

مسح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

تقرير النتائج
معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية

الدوحة، قطر
يناير 2012

المحتويات

v	شكر وتقدير
vii	الملخص
1	المقدمة
2	أولاً: قيم ومعتقدات عن حقوق الإنسان
10	ثانياً: المعرفة والوعي بحقوق الإنسان في قطر
17	ثالثاً: التجربة الشخصية مع حقوق الإنسان
21	رابعاً: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
37	التوصيات
43	منهجية البحث
45	الخاتمة

قائمة الأشكال

2	الشكل 1 : أهم القيم في حياة المستجيب (مقدار الأهمية %)
3	الشكل 2 : أهم القيم في حياة المستجيب (مقدار الأهمية %)
4	الشكل 3 : أهم القيم في حياة المستجيب (مقدار الأهمية %)
5	الشكل 4 : العناصر التي يجب أن تراعى في حقوق الإنسان
6	الشكل 5 : فئات الناس التي يجب تقديم حماية أكبر لحقوق الإنسان الخاصة بها
9	الشكل 6 : هل حقوق الإنسان الأساسية موجودة لدى الجميع أم أن حكوماتهم هي التي تعطيها؟
11	الشكل 7 : إلى أي حد توافق أو لا توافق على العبارة؟
12	الشكل 8 : ما مقدار ما تعرف عن حقوق الإنسان؟
13	الشكل 9 : المدى الذي تحترم فيه حقوق الإنسان في قطر
14	الشكل 10 : ما مدى علمك بحقوقك في العمل؟
15	الشكل 11 : هل تعرف اسم أي منظمة من منظمات حقوق الإنسان في قطر؟
16	الشكل 12 : هل بإمكانك تسمية بعض المنظمات التي تعنى بحقوق الإنسان في قطر؟
17	الشكل 13 : انتهاكات حقوق الإنسان
18	الشكل 14 : اتخاذ الإجراء أمام انتهاكات حقوق الإنسان
21	الشكل 15 : هل سبق وأن سمعت باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؟
23	الشكل 16 : كيف علمت عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؟
23	الشكل 17 : هل تعلم ما الذي تقوم به اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؟
25	الشكل 18 : هل أخبرك أحد ما عن الفعاليات التي تنظمها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؟
25	الشكل 19 : هل سبق وأن سمعت أو قرأت عن فعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عبر وسائل الإعلام؟
27	الشكل 20 : حضور فعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
27	الشكل 21 : مدى الرضا عن نشاطات وبرامج اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
28	الشكل 22 : هل سبق وأن سمعت أو قرأت أو رأيت إعلانات للجنة الوطنية لحقوق الإنسان؟
29	الشكل 23 : فعالية إعلانات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
30	الشكل 24 : الاتصال باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (خلال 12 شهراً الماضية)
30	الشكل 25 : كيف قمت بالاتصال باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (إجابات متعددة)؟
31	الشكل 26 : مدى مساعدة موظفي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
32	الشكل 27 : استخدام الإنترنت
32	الشكل 28 : زيارة الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان
33	الشكل 29 : مدى الرضا عن الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان
34	الشكل 30 : أسباب عدم الرضا عن الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان

35.....	الشكل 31 : الاهتمام بالمشاركة.....
36.....	الشكل 32 : هل تعرف مكان المقر الحالي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان؟.....
36.....	الشكل 33 : معرفة المقر الحالي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان.....

قائمة الجداول

8.....	جدول 1 : المعتقدات الشخصية حول حقوق الإنسان.....
9.....	جدول 2 :مدى شعورك اتجاه مصدر الحقوق.....
15.....	جدول 3 : مصادر حقوق الإنسان.....
19.....	جدول 4 : أسباب عدم التبليغ عن الانتهاكات.....
24.....	جدول 5 : أهم نشاطات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.....

شكر وتقدير

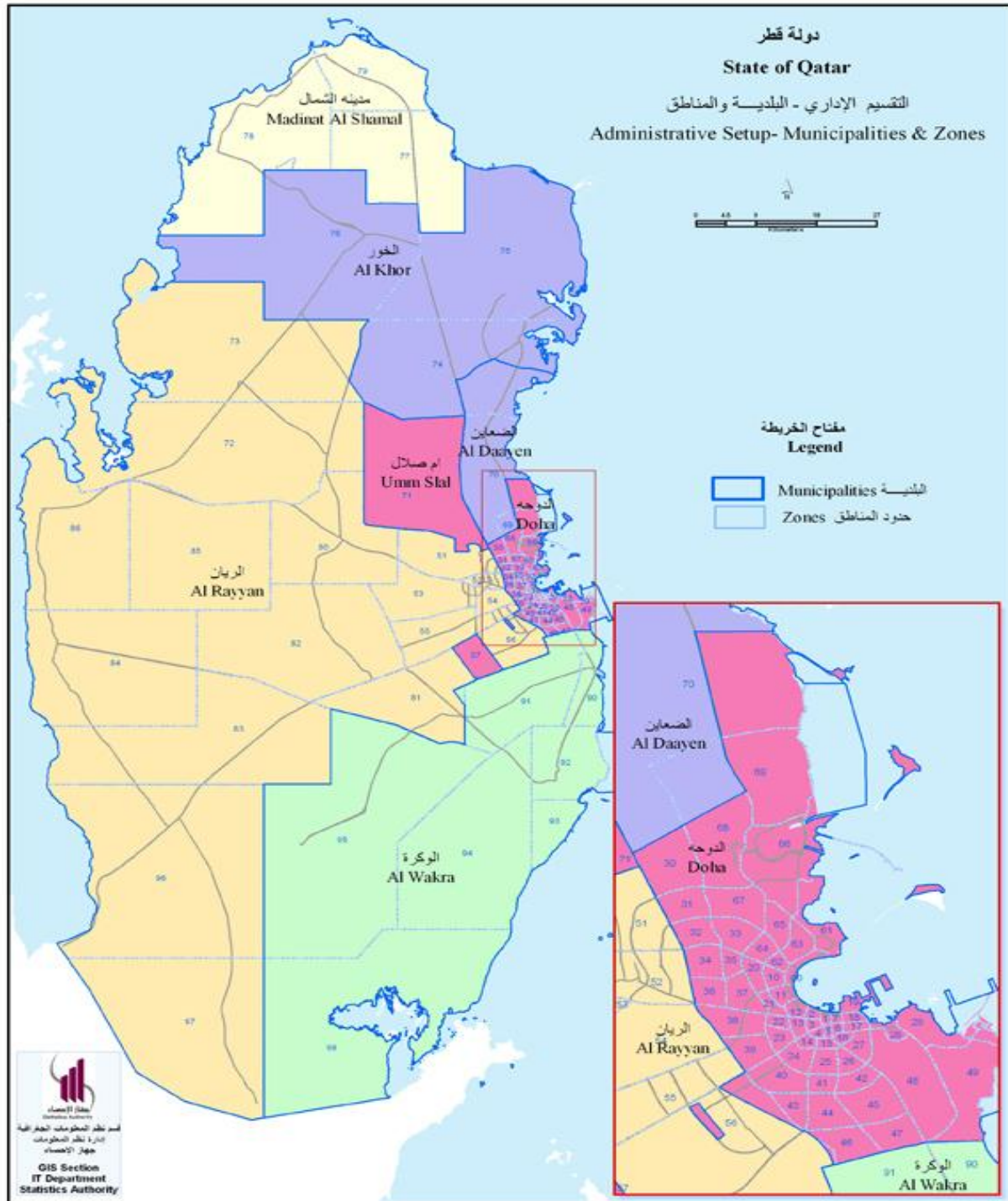
يعرض هذا التقرير نتائج الدراسة المسحية التي قام به معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية بجامعة قطر عن دور و أهداف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر، ويتقدم المعهد بالشكر للمئات من القطريين والمقيمين والعمال الوافدين الذين خصصوا جزءاً من وقتهم للمشاركة بهذا المسح.

وقد تلقى المشروع دعماً جاداً ومشورة قيمة من الدكتورة/ شيخة بنت عبد الله المسند، رئيس جامعة قطر، والدكتور/ درويش العمادي: مدير معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية، وقاد فريق البحث الدكتور/ عبد الله ديوب، رئيس الهيئة البحثية في المعهد والذي قام بكامل عمليات التنسيق ونشاطات البحث وشارك بكافة مراحل المشروع.

وتم تقديم مساهمات أساسية من أشخاص آخرين في سبيل إنجاح مسح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2011. وقدم كل من السيدة / مريم العطية، الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان والسيد / محمد المعاضيد، مدير إدارة التوعية والبرامج باللجنة دعمهم ومشورتهم لهذا المشروع، وقد شارك السيد / محمد المعاضيد في تصميم وتطوير الاستبيان وتنسيق المشروع.

وكان مدير عمليات المسح في معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية، الدكتور/ المغيرة فضل الله العواد هو المسؤول عن اختيار وتدريب المكلفين بإجراء المقابلات إضافة إلى الإشراف على جمع البيانات، وقام الأخصائيان في تقنيات البحث المسحي، السيد / أنيس بن رضا ميلادي والسيد / عصام عبد الحميد، بكتابة النص البرمجي لجمع وإدخال البيانات. وعمل كبير محلي البحوث الدكتور كين ترونج لي بإنشاء وزن لهذه البيانات، كما قام كل من الدكتور ديوب، والدكتور لي و الباحثان/ فاطمة علي الخالدي وسارة المري، بتحليل البيانات وكتابة هذا التقرير بالتشاور مع الدكتور درويش العمادي.

إن معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية هو المسؤول عن أي خطأ أو حذف في هذا التقرير، ويمكن توجيه الأسئلة إلى المعهد عن طريق صندوق البريد 2713 - جامعة قطر - الدوحة، كما يمكن التواصل مع المعهد بواسطة البريد الإلكتروني: sesri@qu.edu.qa أو عبر الموقع الإلكتروني على الشبكة العنكبوتية العالمية www.qu.edu.qa/sesri



المصدر: جهاز الإحصاء

الملخص

المواطنون القطريون

كانت حرية ممارسة المعتقد الديني من بين أهم القيم للقطريين، وعندما تم السؤال عن حقوق الإنسان التي ينبغي أن تصان أكد القطريون على حق الحصول على الرعاية الصحية. ويختلف القطريون عن غيرهم من الفئات التي تمت مقابلتها في اعتقادهم حول ما إذا كانت حقوق الإنسان عامة أم تم منحها من الحكومة، فأكثر من نصف القطريين يعتقدون أن الحقوق تمنح من قبل الحكومات، كما أن لديهم المعرفة بمنظمات حقوق الإنسان، وأكثر من نصفهم كانوا قادرين على تسمية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كمنظمة معنية بحقوق الإنسان. وكذلك كانوا القطريين أكثر ميلاً لاتخاذ الإجراءات اللازمة أمام الانتهاكات الملموسة لحقوق الإنسان.

- (85%) من القطريين يرون أن حرية التعبير والمعتقد الديني مهم جداً.
- (41%) من القطريين قالوا إن القدرة على التصويت في الانتخابات أمر هام جداً.
- جميع القطريين (100%) يرون أن الحصول على الرعاية الصحية حق إنساني يجب أن يُصان.
- القطريون (64%) أكثر ميلاً من القطريات (50%) إلى الاعتقاد بأهمية توفير حماية أكثر لحقوق المواطنين القطريين.
- (58%) من القطريين يعتقدون أن الحكومات هي التي تعطي الأفراد الحقوق .
- نحو (60%) من القطريين يرون أن انتهاكات حقوق الإنسان تشكل مشكلة في بعض البلدان ولكن ليس في قطر.
- (63%) من القطريين يعتقدون أن حقوق الإنسان يتم احترامها بشكل كامل في قطر.
- (63%) من القطريين يحلون مشاكلهم عن طريق شؤون الموظفين.
- يرى نحو (20%) من القطريين إن بعض حقوقهم قد تم انتهاكها.
- (49%) من القطريين اتخذوا إجراءات أمام انتهاكات حقوق الإنسان.
- "الاعتقاد بأن لا شيء سيحصل لدى التبليغ عن الانتهاكات" كان السبب الرئيسي لعدم التبليغ عن هذه الانتهاكات بين (41%) من القطريين.
- (67%) من القطريين قالوا إنهم سمعوا باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- الصحف هي المصدر الرئيسي للمعلومات عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالنسبة للقطريين (38%).
- (71%) من القطريين قالوا إنهم لا يعرفون دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- (3%) فقط من القطريين حضروا فعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- أشار 6 من بين 10 قطريين إلى أنهم لم يروا أو يسمعوا أو يقرؤوا أي إعلان عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- (97%) من القطريين قالوا إنهم لم يتصلوا باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في خلال الـ (12) شهراً الماضية.
- (96%) من القطريين قالوا إنهم لم يسبق لهم إطلاقاً أن زاروا الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- 5 من بين 10 قطريين أعربوا عن رغبتهم بالمشاركة في نشاطات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- نحو (70%) قالوا إنهم لا يعرفون المقر الحالي لمكاتب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

حدد المقيمون حق الخصوصية في الحياة الخاصة والأسرية، وأن يعاملوا بكرامة واحترام على أنها أكثر القيم أهمية، وأعطوا مكانة كبيرة للأطفال وكبار السن كفئات بحاجة أكبر لحماية حقوقهم ، كما و إن غالبية المقيمين لديهم قدر متوسط من المعرفة عن حقوق الإنسان، وأكثر من نصفهم لم يتمكنوا من تسمية أي منظمة إنسانية في قطر تعنى بحقوق الإنسان، كما أن معرفتهم باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ونشاطاتها وبرامجها قليلة جداً، ونحو نصف المقيمين سمعوا باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، إضافة إلى أن عدداً قليلاً من المقيمين قاموا بزيارة الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان أو اتصلوا باللجنة.

- (98%) من المقيمين صنفوا الحصول على الرعاية الصحية كحق من حقوق الإنسان التي ينبغي أن يصاب.
- (53%) من المقيمين يعتقدون أن حقوق الإنسان يتم احترامها بالكامل في قطر.
- نحو (20%) من المقيمين قالوا إن بعض حقوقهم قد تم انتهاكها.
- (37%) من المقيمين يرون أن "عدم معرفة ما ينبغي عمله" هو السبب الرئيسي لعدم التبليغ عن الانتهاكات.
- نحو (50%) من المقيمين قالوا إنهم سمعوا باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- (33%) من المقيمين قالوا أن الصحف هي المصدر الرئيسي للمعلومات عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- (70%) من المقيمين قالوا إنهم لا يعرفون ما الذي تقوم به اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- (3%) فقط من المقيمين حضروا فعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- 7 من بين 10 من المقيمين أشاروا إلى أنهم لم يروا أو يسمعوا أو يقرؤوا أي إعلان للجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- (98%) من المقيمين قالوا إنهم لم يتصلوا باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال (12) شهراً الماضية.
- (90%) من المقيمين قالوا بأنهم لم يسبق لهم إطلاقاً زيارة الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- (72%) قالوا إنهم لا يعرفون المقر الحالي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

العمال الوافدون

يرى العمال الوافدون بأن معاملتهم بكرامة واحترام و إنصاف، وأن يكون لديهم الحق في متابعة التعليم والتصويت في الانتخابات هي أهم القيم في حياتهم، وصنفوا حقوق فئات المعاقين والعمال الوافدين على أنها تحتاج لحماية أكبر، و نحو نصف العمال الوافدين لا يعرفون شيئاً عن حقوق الإنسان، و غالبيتهم لم يكونوا على علم بحقوقهم في العمل، و كذلك لم يتمكنوا من تسمية أي منظمة معنية بحقوق الإنسان في قطر، كما أن معرفتهم باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ونشاطاتها وبرامجها قليلة جداً، والغالبية العظمى من العمال الوافدين غير مدركة لوجود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك القليل منهم قاموا بزيارة الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أو شاهدوا أو سمعوا إعلاناتها واتصلوا بها.

- (64%) من العمال يرون بأن معاملتهم بكرامة واحترام هو الأمر الأكثر أهمية.
- (50%) من العمال يرون بأن الحق بمتابعة التعليم أو التدريب والحق بالتصويت في الانتخابات بأنه الأكثر أهمية.
- (99%) من العمال يرون بأن الحصول على الرعاية الصحية والأجور العادلة للعمال هي حقوق الإنسان التي ينبغي حمايتها.
- (42%) من العمال قاموا بتعريف حقوق الإنسان بأنها الحق بالتححرر، والحرية، والأمان.
- (61%) من العمال يعتقدون أن كل شخص لديه حقوق أساسية معروفة للبشرية بشكل عام.
- نحو (50%) من العمال قالوا إنهم لا يعرفون شيئاً عن حقوق الإنسان.
- (72%) من العمال قالوا إنهم غير مدركين لحقوقهم في العمل.
- (88%) من العمال لا يعرفون اسم أي منظمة لحقوق الإنسان في دولة قطر.
- (75%) من العمال يرون أن "عدم معرفة ما ينبغي عمله" هو السبب الرئيسي لعدم التبليغ عن الانتهاكات.
- (82%) من العمال ليس لديهم علم بوجود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- (61%) من العمال قالوا إنهم لا يعرفون ما الذي تقوم به اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- (1%) فقط من العمال حضروا فعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- (89%) من العمال أشاروا إلى أنهم لم يروا أو يسمعوا أو يقرؤوا أي إعلان للجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- (99%) من العمال قالوا إنهم لم يتصلوا باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال (12) شهراً الماضية.
- (98%) من العمال قالوا إنهم لم يسبق لهم إطلاقاً زيارة الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- (46%) من العمال أعربوا عن رغبتهم بالمشاركة في فعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

المقدمة

شهدت قطر خلال العشرين عاماً الماضية تطورات مهمة في التركيبة السكانية، والنمو الاقتصادي، وإتاحة التعليم. ومن الأمور الأساسية فهم استجابة المجتمع لمثل هذه التحولات الاجتماعية البارزة خصوصاً فيما يتعلق بمعرفة الناس ووعيهم وموقفهم تجاه قضايا حقوق الإنسان، ولهذا الغرض فقد فوضت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية في جامعة قطر لإجراء مسح وطني للمواطنين القطريين و المقيمين و العمال الوافدين عن دور و أهداف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر.

وقد أجرى مسح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مقابلات مع عينة وطنية شملت ثلاث مجموعات في دولة قطر: المواطنون القطريون و المقيمون والعمال الوافدون. و بلغ العدد الإجمالي للمقابلات 2,186 فرداً (770 من القطريين و 843 من المقيمين و 573 من العمال الوافدين). وتناول المسح أسئلة متنوعة تتعلق بحقوق الإنسان و منظماته في دولة قطر، بما فيها المعرفة والوعي و السلوكيات تجاه حقوق الإنسان. كما تم أيضاً سؤال أفراد العينة حول مدى معرفتهم بفعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وبرامجها.

وقد تحقق إنجاز هذا المسح وهذا التقرير بفضل التعاون بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان و معهد البحوث الاجتماعية و الاقتصادية المسحية بجامعة قطر.

تم إعداد هذا التقرير في معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية بجامعة قطر من قبل:

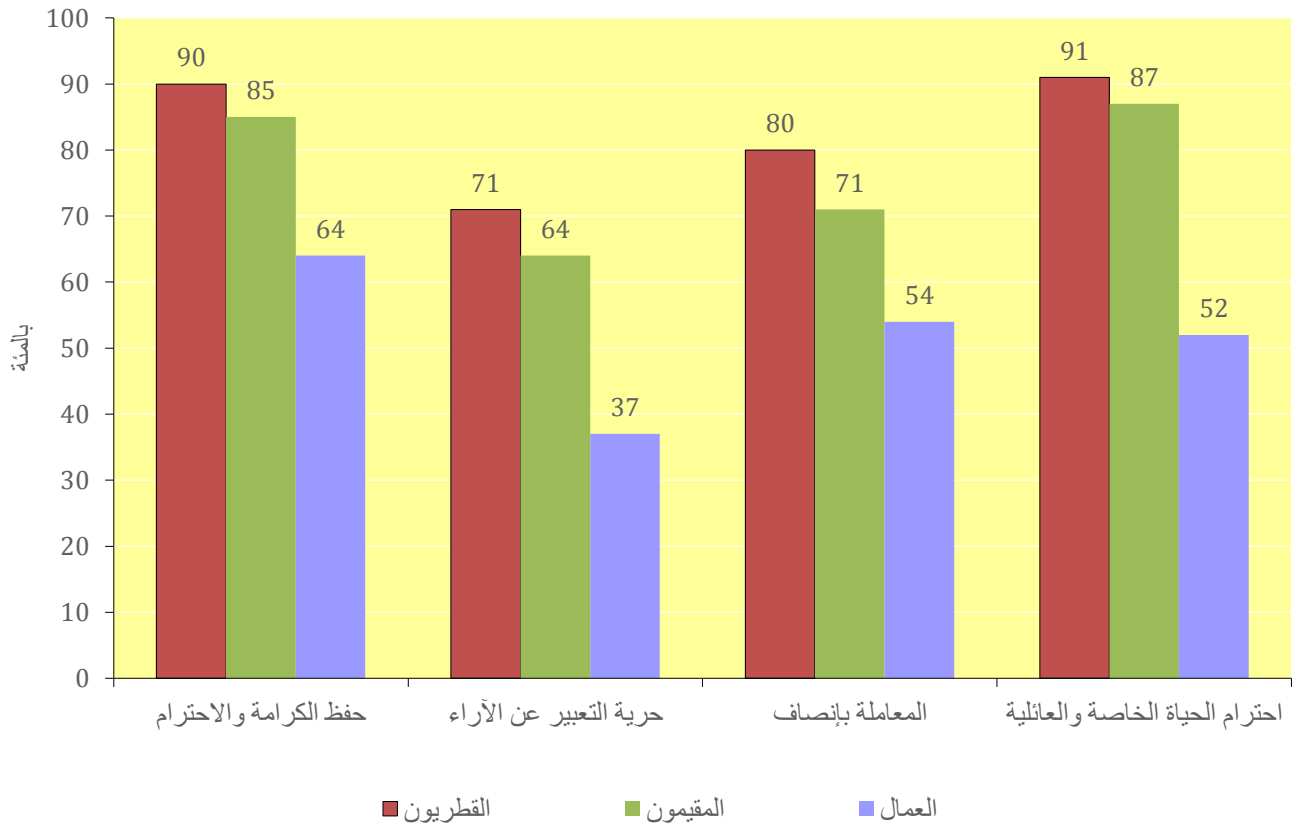
- الدكتور: درويش العمادي، مدير المعهد.
- الدكتور: عبد الله ديوب، رئيس الهيئة البحثية.
- الدكتور: كين ترونج لي، كبير المحللين.
- أ. فاطمة علي الخالدي، مساعد باحث.
- أ. سارة محمد المري، مساعد باحث.

أولاً: قيم ومعتقدات عن حقوق الإنسان

احترام الخصوصية والحياة الأسرية والتعامل بكرامة واحترام، يأتي في قمة المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان

تم الطلب من أفراد العينة تحديد القيم الأكثر أهمية في حياتهم وذلك باستخدام مقياس من أربع درجات حيث تعني (الدرجة 1 : مهم جداً، و 4: غير مهم على الإطلاق). ومن قائمة القيم المقدمة للمستجيبين (انظر الشكل 1) اعتبر القطريون والمقيمون أن نيل احترام الخصوصية والحياة الأسرية، وأن تتم معاملتهم بكرامة واحترام مهم جداً. بينما أعطى العمال الوافدون تقديراً أقل بكثير لهذه القيم مقارنة بالقطريين والمقيمين ، وعموماً فإن 6 من بين 10 عمال وافدين اعتبروا أن معاملتهم بكرامة واحترام مهم جداً.

الشكل 1 : أهم القيم في حياة المستجيب (مقدار الأهمية %)

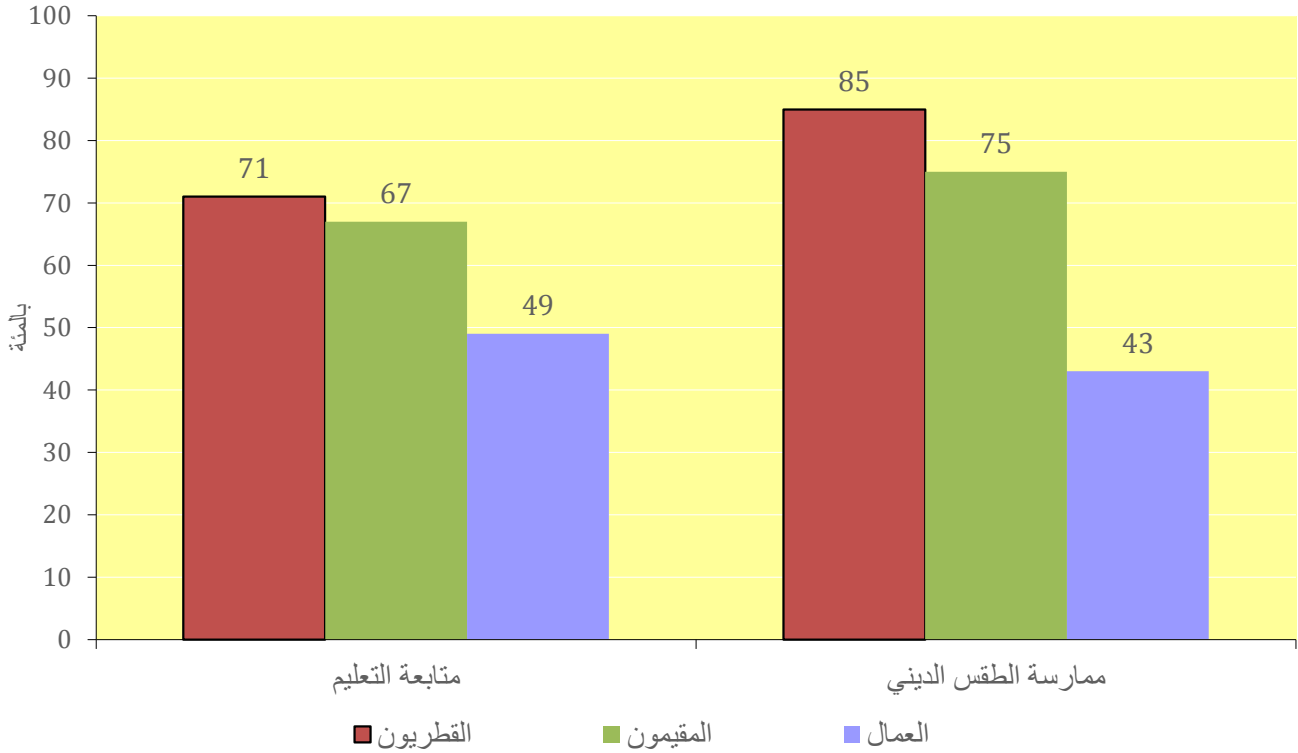


يرى غالبية القطريين والمقيمين أن الدين أو المعتقد الديني، ومتابعة التعليم أو التدريب أمور هامة جداً

اعتبر القطريون والمقيمون أن حق التعبير عن الدين أو المعتقد الديني بأنه أكثر أهمية بنسبة (85% و 75% على التوالي) من الحق بالإنفاق على التعليم أو التدريب بنسبة (71% و 67% على التوالي). في حين أنه بالنسبة للعمال الوافدين

كانت هذه النسب (43%) لحق التعبير عن الدين أو المعتقد الديني و (49%) لحق متابعة التعليم أو التدريب (انظر الشكل 2).

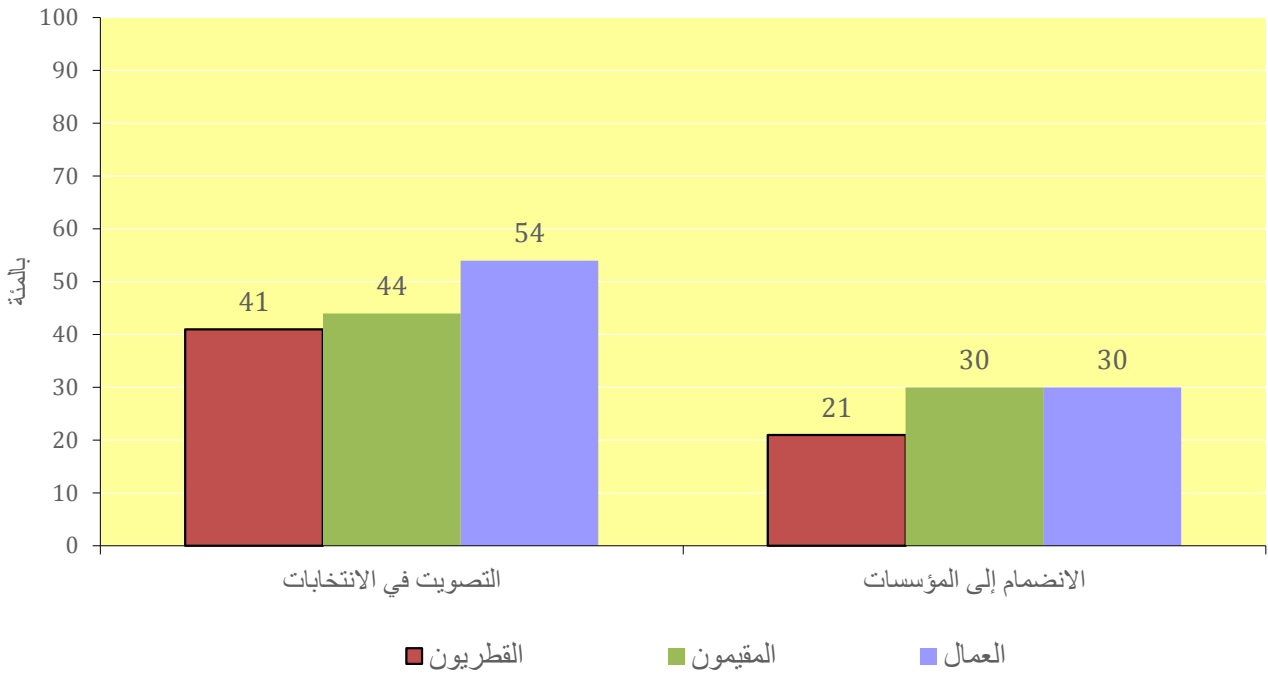
الشكل 2 : أهم القيم في حياة المستجيب (مقدار الأهمية %)



يعطي القطريون والمقيمون والعمال الوافدون أهمية أقل للحقوق السياسية

إجمالاً أعطت فئات العينة الثلاث أهمية أقل للحقوق السياسية مثل القدرة على التصويت في الانتخابات والقدرة على الانضمام إلى المنظمات، ومما يثير الدهشة هو إعطاء العمال الوافدون أهمية أكبر لهذه الأمور مقارنة بالقطريين. وبالنظر إلى إجابات درجة "مهم جداً" ودرجة "مهم"، كانت تقديرات مستويات كل من هذين البندين أعلى بشكل واضح بين العمال الوافدين (90% و 85% على التوالي) من القطريين (82% و 68% على التوالي) والمقيمين (82% و 74% على التوالي). عموماً فإن من بين جميع القيم المدرجة في القائمة المقدمة للمستجيبين فإن القدرة على التصويت في الانتخابات والقدرة على الانضمام إلى المنظمات كانتا الأقل في الأهمية لدى الفئات الثلاث (القطريون، والمقيمون، والعمال الوافدون) (انظر الشكل 3).

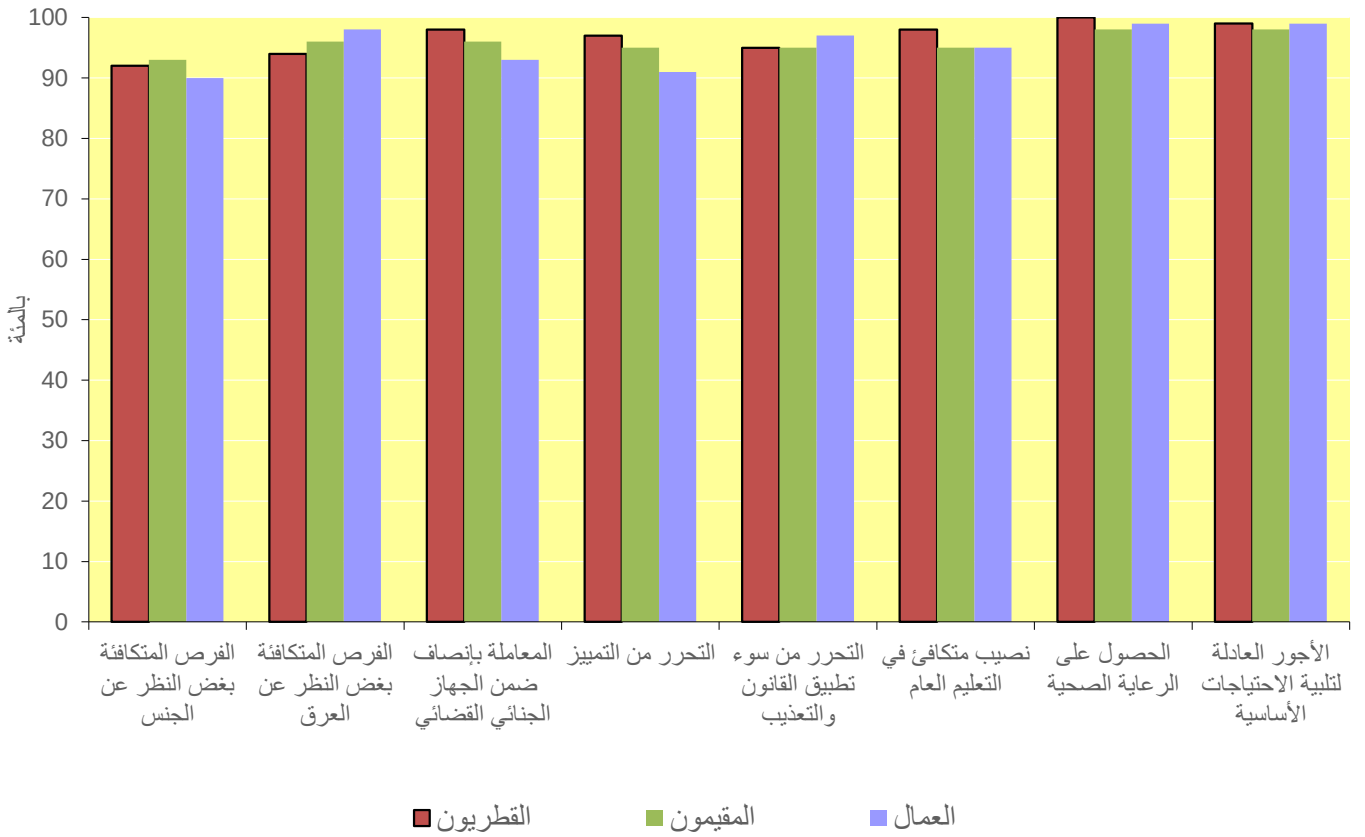
الشكل 3 : أهم القيم في حياة المستجيب (مقدار الأهمية %)



الحصول على الرعاية الصحية والأجور العادلة للعمال الوافدين، لتلبية احتياجاتهم الأساسية في قمة حقوق الإنسان التي ينبغي حمايتها

تم تقديم قائمة من ثمانية بنود لأفراد العينة، وطلب منهم أن يحددوا إلى أي مدى ينبغي أن يعتبر كلاً منها حقاً من حقوق الإنسان يجب حمايته (انظر الشكل 4). وفي حين أن كافة البنود نالت علامات عالية على أنها من حقوق الإنسان التي يجب حمايتها، تم إعطاء الحصول على الرعاية الصحية والأجور العادلة للعمال لتلبية احتياجاتهم الأساسية للطعام والسكن، أعلى الدرجات من قبل القطريين والمقيمين والعمال الوافدين. وإجمالاً فإن فئات العينة الثلاث كلها تعتقد أن كافة البنود المذكورة في القائمة، يجب أن يتم اعتبارها حقاً للإنسان ويجب حماية هذه الحقوق.

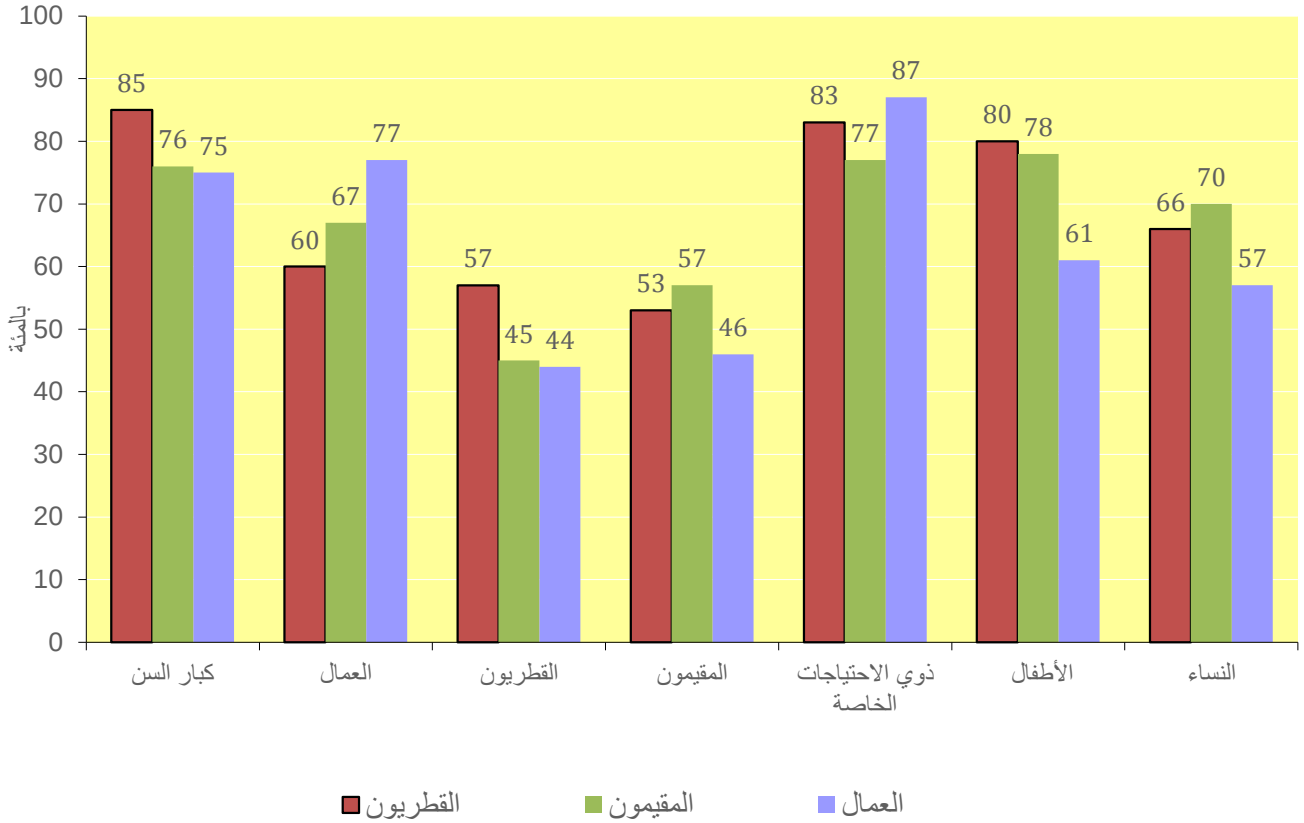
الشكل 4 : العناصر التي يجب أن تراعى في حقوق الإنسان



ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والنساء كانوا في قمة فئات الناس التي يجب إعطاء حماية أكبر لحقوق الإنسان لديها

قام القطريون والمقيمون والعمال الوافدون بتصنيف ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين والنساء على أنها الفئات التي يجب إعطاؤها حماية أكبر لحقوقها. وجاءت فئة القطريين والمقيمين أقل الفئات التي بحاجة إلى حماية حقوقها. وقد أبدت الفئات الثلاث الحاجة إلى حماية حقوق العمال الوافدين. ويظهر تحليل البيانات أن هناك اختلافاً ضمن الفئات. فعلى سبيل المثال: أعطى العمال الوافدون (77%) أعلى نسبة إلى فئة العمال بأنها الفئة من الناس التي يجب حماية حقوقها. إضافة إلى ذلك كان العمال الوافدون (87%) أكثر ميلاً للاعتقاد بأهمية توفير حماية أكبر لحقوق الإنسان لدى ذوي الاحتياجات الخاصة مقارنة بالمقيمين (77%). ومن ناحية أخرى كان القطريون أكثر ميلاً (57%) ، 85% ، 83% على التوالي) إلى الاعتقاد بأهمية حماية حقوق فئات القطريين والمسنين و ذوي الاحتياجات الخاصة مقارنة برأي المقيمين في ذات الشأن (45% ، 76% ، 77% على التوالي) (انظر الشكل 5).

الشكل 5 : فئات الناس التي يجب تقديم حماية أكبر لحقوق الإنسان الخاصة بها



وأظهر التحليل الإضافي للنتائج أيضاً اختلافات داخل المجموعات نفسها فقد كانت هناك اختلافات كبيرة بين القطريين من حيث العمل و النوع، على سبيل المثال: كان القطريون من الموظفين (بدوام كامل أو بعمل إضافي) (60%) أكثر ميلاً من القطريين غير الموظفين (قاطنو المنازل) (45%) للقول بأن القطريين هم بحاجة إلى توفير حماية أكبر لحقوقهم. كما أظهر التحليل أيضاً اختلافات بين الجنسين، إذ كان القطريون الذكور (64%) أكثر ميلاً من القطريات الإناث (50%) للاعتقاد بأهمية توفير حماية أكبر لحقوق القطريين. ومن جهة ثانية كانت النساء القطريات (70%) أكثر ميلاً من الرجال القطريين (62%) إلى الاعتقاد بأهمية حماية حقوق النساء.

كما وجد هناك أيضاً اختلافات في وجهات النظر وفق التوظيف و النوع بين المقيمين. ومن المثير للدهشة أن المقيمين من النساء (73%) كنَّ أكثر ميلاً بكثير من نظائره من الرجال (61%) للاعتقاد بأهمية حماية حقوق العمال. بالإضافة إلى ذلك فإن المقيمين من الرجال (50% و 81% على التوالي) كانوا أكثر ميلاً إلى الاعتقاد بأهمية حماية حقوق فئات القطريين و ذوي الاحتياجات الخاصة مقارنة برأي المقيّمات من النساء (41% و 73% على التوالي). ويلعب الوضع

الوظيفي دوراً مهماً أيضاً. فقد كان الموظفون بدوام كامل أو دوام جزئي من المقيمين (51٪) أكثر ميلاً من غير الموظفين من المقيمين (38٪) إلى للاعتقاد بأهمية حماية حقوق فئة القطريين.

و وجد هناك اختلافات بين العمال فيما يتعلق بالدخل والحالة الاجتماعية. فالعمال الذين يتراوح دخلهم بين 1,200 ريال قطري وأقل من 2,050 ريال قطري شهرياً (89٪) كانوا ميالين جداً إلى الاعتقاد بأهمية حماية حقوق العمال ، وذلك بالمقارنة مع العمال الذين يبلغ دخلهم الشهري أقل من 1,200 ريال قطري (73٪). وبأخذ الحالة الاجتماعية بعين الاعتبار كان العمال الذين لم يسبق لهم الزواج (95٪) أكثر ميلاً من العمال المتزوجين (84٪) إلى الاعتقاد بأهمية حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة .

أكثر من نصف القطريين والمقيمين يعرفون حقوق الإنسان على أنها حق التحرر، والحرية، والأمان

تم سؤال جميع المستجيبين: ماذا تعني لهم حقوق الإنسان، وعموماً أشار أكثر من (40٪) من جميع المستجيبين من الفئات الثلاث إلى أن حقوق الإنسان تعني التمتع بالتحرر والحرية والأمان. كان القطريون (60٪) والمقيمون (56٪) أكثر ميلاً للاعتقاد بهذه الفكرة من العمال (42٪). وكانت النساء القطريات (52٪) أقل ميلاً من الرجال القطريين (66٪) في اختيار هذا كجواب على سؤال ماذا تعني حقوق الإنسان بالنسبة إليهم. كما كان العمال الذين يحملون شهادات ما بعد الثانوية (57٪) أكثر ميلاً لتعريف حقوق الإنسان بهذه الطريقة مقابل نظرائهم من الذين يحملون الشهادة الثانوية أو أقل منها (33٪ و 39٪ على التوالي).

وكانت الإجابتان الثانية والثالثة الأكثر وروداً من قبل القطريين والمقيمين هما حق الخصوصية (34٪ و 31٪ على التوالي) و التعليم (33٪ و 27٪ على التوالي). وعلى النقيض من العمال، فإن القطريين والمقيمين يعطون الأولوية لحق الخصوصية والتعليم.

وعلى اعتبار الأجوبة التي تقول مهم "جداً"، فقد أعطى القطريون حق التحرر والحرية والأمان والخصوصية والحياة والتعليم والدين والمحاكمة العادلة أهمية كبرى. في حين أن المقيمين يعتقدون أكثر بأهمية منع التعذيب والعبودية والعمل القسري إلى جانب حرية الأفكار. بينما كان العمال ميالين جداً إلى ذكر منع التمييز العنصري كتعريف مهم جداً لحقوق الإنسان (انظر جدول 1).

جدول 1 : المعتقدات الشخصية حول حقوق الإنسان

ما الذي تعنيه لك حقوق الإنسان؟						
خيارات الإجابة		القطريون		المقيمون		العمال
الحرية والأمن		60%		56%		42%
الخصوصية		34%		31%		13%
الحياة		4%		12%		17%
التعليم		33%		27%		18%
المحاكمة العادلة		18%		9%		2%
الحقوق (عموماً)		20%		15%		26%
ما مقدار الأهمية الذي تعطيه إلى ما يلي؟						
الحق في	مهم جداً	مهم نوعاً ما	مهم جداً	مهم نوعاً ما	مهم جداً	مهم نوعاً ما
الحرية، التحرر، والأمان	92%	8%	87%	12%	78%	22%
الخصوصية	92%	8%	91%	9%	47%	53%
الحياة	88%	10%	85%	14%	70%	30%
التعليم	94%	6%	88%	10%	76%	24%
المحاكمة العادلة	90%	10%	86%	14%	39%	61%
الحقوق (عموماً)	89%	10%	87%	13%	21%	79%
الحظر	مهم جداً	مهم نوعاً ما	مهم جداً	مهم نوعاً ما	مهم جداً	مهم نوعاً ما
للتمييز العنصري	91%	9%	85%	15%	99%	1%
للتعذيب	73%	21%	93%	7%	35%	65%
للعبودية والعمل القسري	87%	13%	90%	10%	55%	45%
الحرية في	مهم جداً	مهم نوعاً ما	مهم جداً	مهم نوعاً ما	مهم جداً	مهم نوعاً ما
التعبير	82%	17%	80%	20%	60%	40%
الأفكار	80%	20%	97%	13%	43%	57%
الدين	95%	5%	83%	15%	76%	24%
التجمع	89%	11%	77%	23%	47%	52%
التوجه الجنسي	90%	10%	80%	13%	100%	0%
الحريات (عموماً)	78%	22%	76%	21%	87%	13%

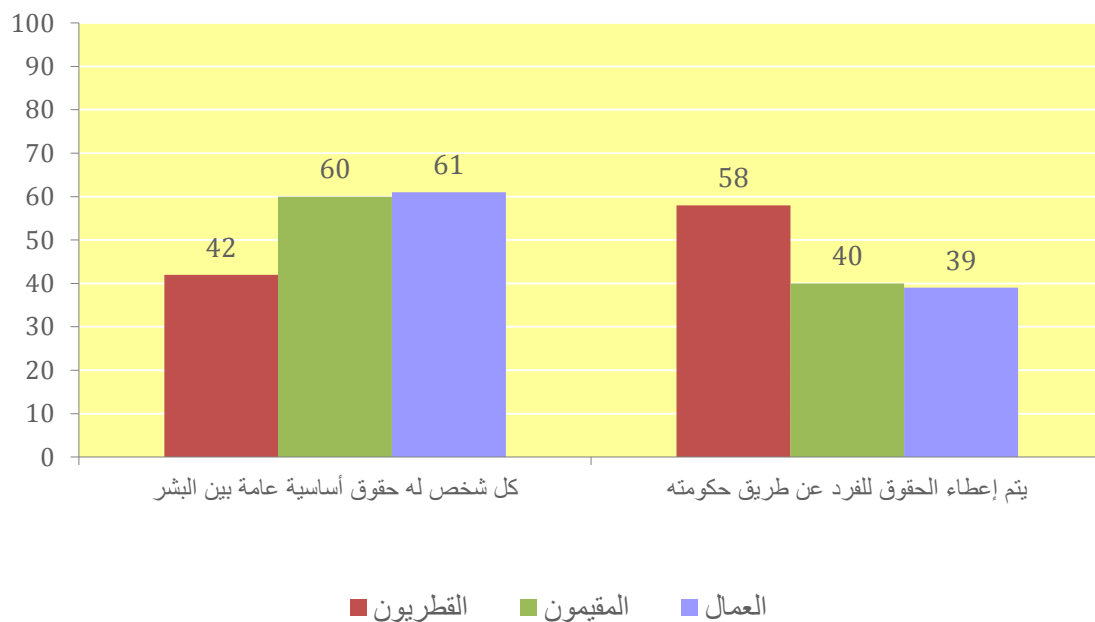
القطريون مبالون جداً إلى الاعتقاد بأن الحقوق تعطى للفرد عن طريق حكومته

عندما تم سؤال المستجيبين ما إذا كانوا يعتقدون أن كل شخص له حقوق أساسية عامة لجميع البشر بغض النظر عما إذا كانت حكومتهم تقر تلك الحقوق، فإن أكثر من نصف المقيمين (60%) والعمال (61%) يعتقدون أن حقوق الإنسان الأساسية عامة لجميع البشر. وكان العمال (61%) أكثر ميلاً إلى القول بأن لدى البشر حقوق إنسان عامة بالمقارنة مع القطريين (42%). وكان المقيمون أيضاً الأقل ميلاً (40%) إلى الاعتقاد بأن الحقوق تعطى إلى الفرد من قبل حكومته (انظر الشكل 6). ضمن القطريين، كانت النساء القطريات (48%) أكثر ميلاً من الرجال القطريين (34%) إلى الاعتقاد بأن كافة الناس لديهم حقوق الإنسان الأساسية.

وقد تم ملاحظة نمط مماثل للإجابات ضمن المقيمين، حيث كانت النساء المقيمات أيضاً (64%) أكثر ميلاً من الرجال المقيمين (55%) إلى القول بأن كافة الناس لديهم حقوق الإنسان الأساسية. وكان المقيمون من غير الموظفين (63%) أكثر ميلاً من المقيمين من الموظفين (دوام كامل أو جزئي) (59%) للاعتقاد بأن كافة الناس لديها حقوق الإنسان الأساسية.

وإجمالاً فإن القطريين (75%) والمقيمين (68%) يشعرون بقوة شديدة تجاه إجاباتهم بالمقارنة مع العمال (53%) (انظر جدول 2).

الشكل 6 : هل حقوق الإنسان الأساسية موجودة لدى الجميع أم أن حكوماتهم هي التي تعطيها؟



جدول 2 :مدى شعورك اتجاه مصدر الحقوق

العمال			المقيمون			القطريون		
لدي شعور قوي جدا	لدي شعور قوي إلى حد ما	لدي شعور قوي جدا	لدي شعور قوي جدا	لدي شعور قوي إلى حد ما	لدي شعور قوي جدا	لدي شعور قوي جدا	لدي شعور قوي إلى حد ما	لدي شعور قوي جدا
75%	23%	2%	68%	29%	3%	53%	44%	3%

ثانياً: المعرفة والوعي بحقوق الإنسان في قطر

يوافق حوالى نصف العمال على أن كل شخص في قطر يتمتع بنفس حقوق الإنسان الأساسية

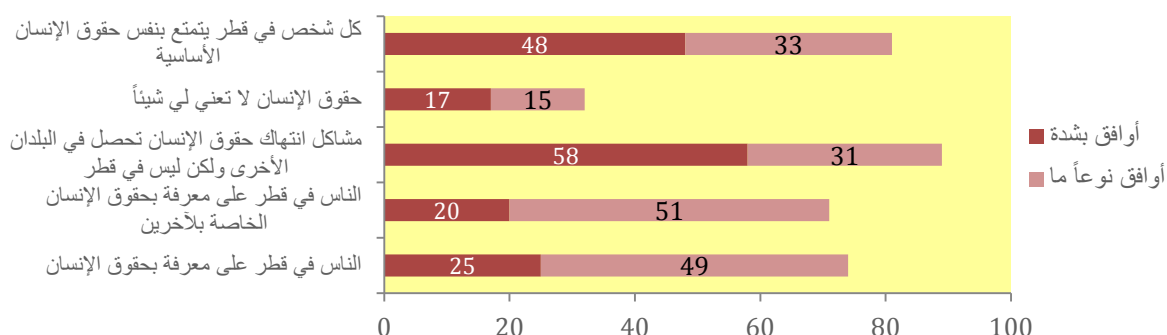
تم سؤال أفراد العينة إلى أي حد يوافقون أو لا يوافقون على عبارات مختلفة بشأن حقوق الإنسان. القطريون كانوا أكثر ميلاً (48%) إلى "الموافقة بشدة" على أن كل شخص في قطر يتمتع بنفس حقوق الإنسان الأساسية. ومن ضمن فئة القطريين، كانت النساء القطريات (88%) أقل ميلاً للموافقة على العبارات من نظرائهن من الرجال القطريين (73%). بينما العمال الوافدون (61%) الذين حصلوا على مستوى تعليمي أقل من الثانوية كانوا أكثر ميلاً إلى الموافقة مع العبارات المطروحة بالمقارنة مع العمال الحاصلين على تعليم أعلى من الثانوي (59%).

وكان القطريون أيضاً (58%) أكثر ميلاً من المقيمين (43%) والعمال الوافدين (20%) إلى الاعتقاد بأن انتهاكات حقوق الإنسان هي مشكلة لدى بعض البلدان ولكن ليس في قطر. ومن جهة ثانية كان ميل العمال الوافدين قليل جداً "للموافقة بشدة" (15%) على أن كافة الناس في قطر يتمتعون بنفس حقوق الإنسان. ومن ضمن فئة القطريين، كان الرجال القطريون (93%) أكثر ميلاً بشكل ملحوظ للموافقة على العبارة القائلة بأن "انتهاكات حقوق الإنسان هي مشكلة لدى بعض البلدان ولكن ليس في قطر" مقارنة بالنساء القطريات (84%). وبالنسبة للعمال الوافدين، فإن الذين حصلوا على مستوى تعليمي أقل من الثانوية (80%) كانوا أكثر ميلاً للموافقة على هذه العبارة بالمقارنة مع العمال الوافدين الذين حصلوا على شهادات ما بعد الثانوية (61%).

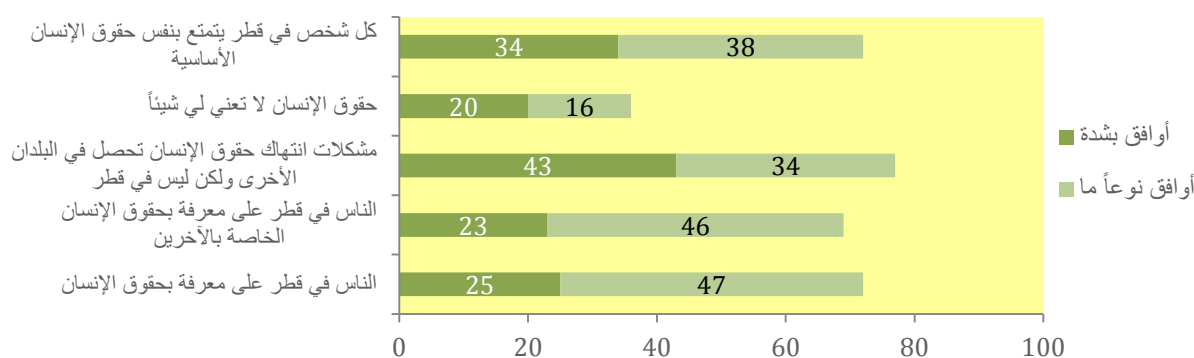
ومن بين العينات الثلاث فإن العبارة التي كان أفراد العينة "لا يوافقون بشدة" عليها هي "إن حقوق الإنسان لا تعني شيئاً لي في حياتي اليومية" بنسبة (43%) للقطريين و (41%) للمقيمين و (52%) للعمال. وعندما تم السؤال ما إذا كان الناس في قطر على معرفة بحقوقهم، كان القطريون (74%) يميلون للموافقة بالمقارنة مع العمال الوافدين (54%). ومن المثير للدهشة أن ضمن فئة القطريين كان القطريين الغير موظفين (83%) أكثر ميلاً من القطريين الموظفين (دوام كامل أو جزئي) (70%) إلى الموافقة على هذه العبارة. وبالنسبة للعمال الوافدين، فإن المستجيبين الذين كانت أعمارهم 37 سنة فأكثر (73%) كانوا أكثر ميلاً للقول بأن الناس في قطر على معرفة بحقوقهم بالمقارنة مع أولئك الذين كانت أعمارهم أقل من 37 سنة (48%).

الشكل 7 : إلى أي حد توافق أو لا توافق على العبارة؟

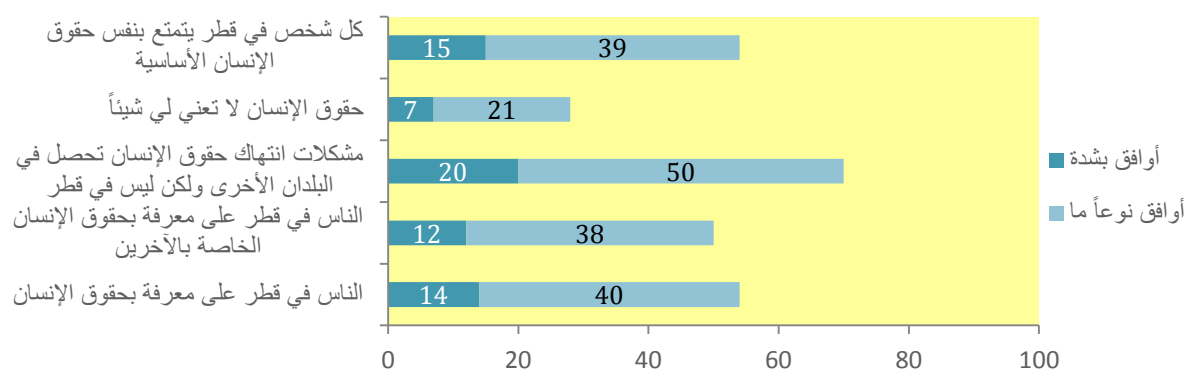
القطريون



المقيمون



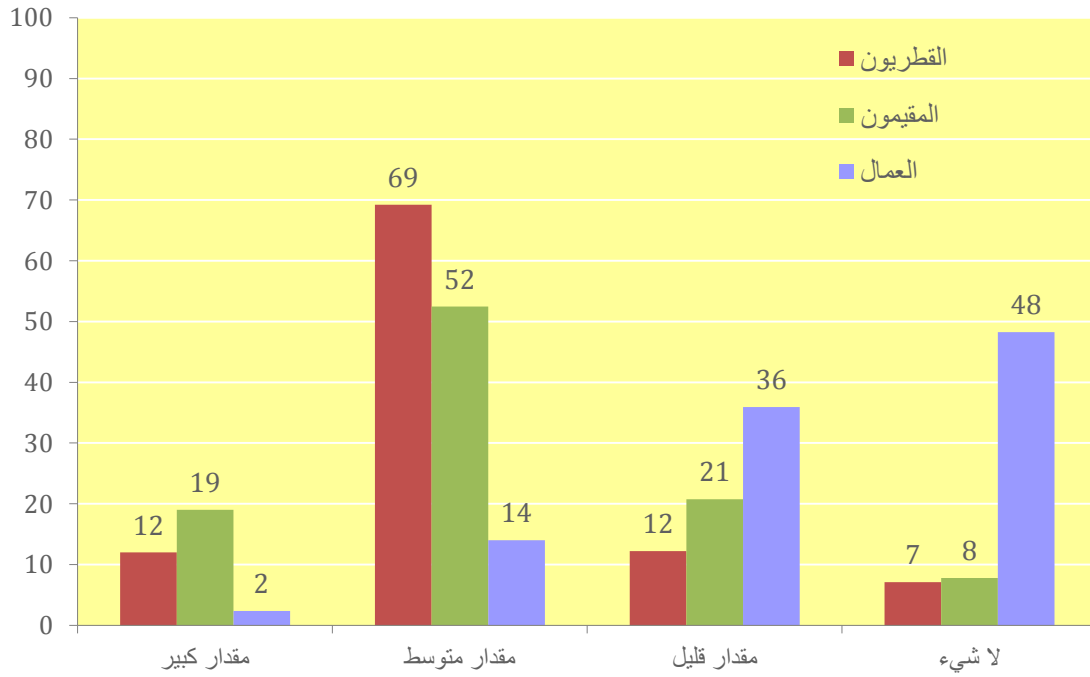
العمال



صرح نحو نصف العمال أنهم لا يعلمون شيئاً عن حقوق الإنسان

تم سؤال المستجيبين عن المقدار الذي يعرفونه عن حقوق الإنسان. وعلى اعتبار الإجابتين "مقدار كبير" و "مقدار متوسط"، أجاب (81%) من القطريين، و (71%) من المقيمين، و (16%) من العمال بأنهم يعرفون شيئاً عن حقوق الإنسان. وكان القطريون (69%) والمقيمون (52%) يميلون إلى الإجابة بالقول بأن مقدار معرفتهم هو مقدار متوسط. ومن جهة ثانية كان العمال الوافدين (48%) أكثر ميلاً إلى القول بأنهم لا يعرفون شيئاً عن حقوق الإنسان (انظر الشكل 8).

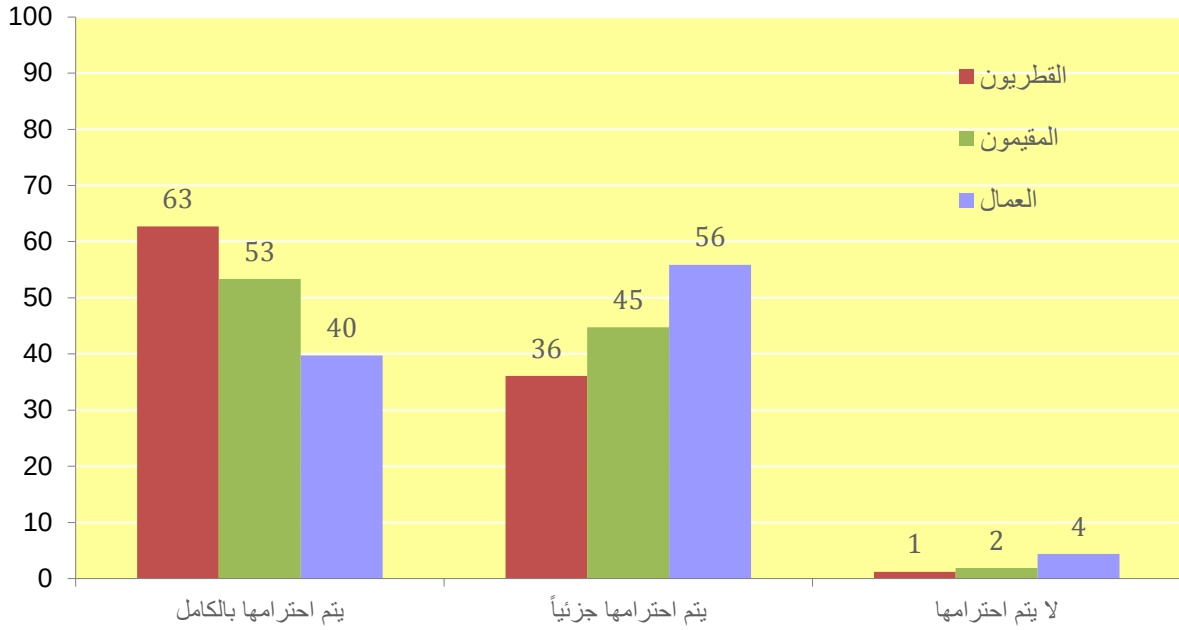
الشكل 8 : ما مقدار ما تعرف عن حقوق الإنسان؟



نحو ثلثي القطريين ونصف المقيمين يعتقدون بأن حقوق الإنسان يتم احترامها بالكامل في قطر

إجمالاً، يعتقد ثلثي القطريين وأكثر من نصف المقيمين بقليل أن حقوق الإنسان يتم احترامها بالكامل في قطر. وكان القطريون أكثر ميلاً للاعتقاد بأن حقوق الإنسان يتم احترامها بالكامل في قطر بالمقارنة مع المقيمين والعمال. وهذه النسبة كانت (63%) للقطريين بالمقارنة مع نسبة (53%) للمقيمين ونسبة (40%) للعمال. وجاءت نسبة اتفاق المقيمين دائماً بين القطريين و العمال الوافدين مع موافقة القطريين عموماً على العبارة التي تتعلق بحقوق الإنسان وعدم موافقة العمال على هذه العبارة (انظر الشكل 9).

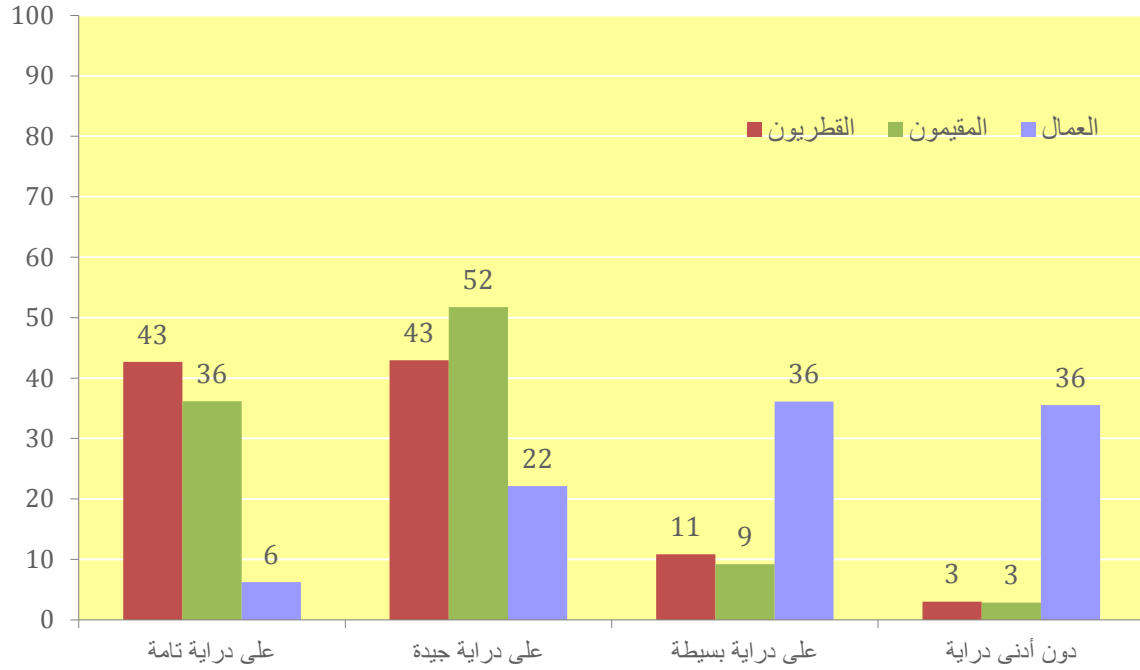
الشكل 9 : المدى الذي تحترم فيه حقوق الإنسان في قطر



القطريون والمقيمون على علم أكبر بحقوقهم في العمل

تم سؤال المستجيبين عن شعورهم بمدى درايتهم بحقوقهم في العمل. عند جمع الإجابتين على "دراية تامة" و "دراية جيدة" كان غالبية المقيمين (88%) والقطريين (86%) يشيرون إلى أنهم على دراية بحقوقهم في العمل في حين أن غالبية العمال الوافدين (72%) قالوا بأنهم ليسوا على علم بحقوقهم في العمل. و كان القطريون (43%) والمقيمون (36%) أكثر ميلاً للقول بأنهم على "دراية جيدة" حول حقوقهم في العمل من العمال (6%) (انظر الشكل 10).

الشكل 10 : ما مدى علمك بحقوقك في العمل؟



يميل المقيمون إلى اللجوء إلى المنظمات الحكومية الرسمية لحماية حقوقهم، في حين أن القطريين والعمال الوافدين يميلون إلى اللجوء إلى وسائل غير رسمية

كان القطريون والعمال الوافدين أكثر ميلاً إلى حل مشكلاتهم ضمن المؤسسة التي يعملون بها من خلال شؤون الموظفين (63% و 67% على التوالي)، إلا أن المقيمين كانوا أقل ميلاً لفعل ذلك (25%). إضافة إلى ذلك، يبدو بأن المقيمين (40%) كانوا أكثر ارتياحاً لاستخدام المؤسسات الحكومية مثل وزارة العمل من القطريين (15%) والعمال الوافدين (7%). و يميل غالبية القطريين والعمال الوافدين إلى اللجوء إلى الاتصال المباشر (شؤون الموظفين، الزميل في العمل، والصديق أو القريب) بالمقارنة مع المقيمين الذين قلما يلجؤون إلى مثل هذه الوسائل (انظر جدول 3).

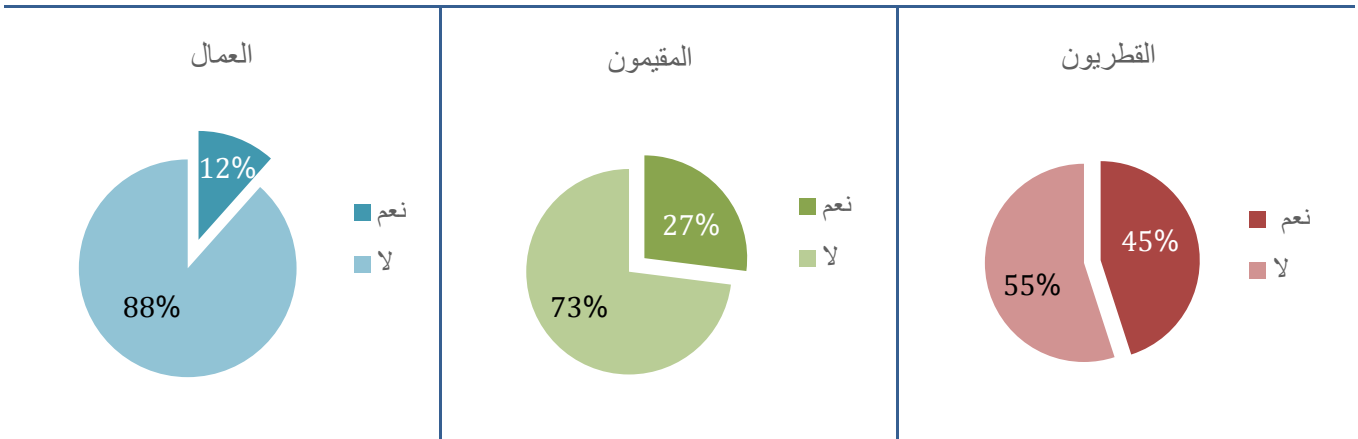
جدول 3 : مصادر حقوق الإنسان

إذا أردت أن تعرف المزيد من المعلومات، مثلاً إذا كانت لديك مشكلة في العمل أو ظننت أنه يتم معاملتك بإجحاف أو لم تتل حقوقك، فإلى أين ستذهب للحصول على هذه المعلومات؟			
العمال	المقيمون	القطريون	خيارات الإجابة
67%	25%	63%	شؤون الموظفين
9%	9%	13%	زميل في العمل
13%	14%	8%	صديق أو قريب
1%	3%	1%	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
1%	18%	3%	وزارة العمل
4%	10%	6%	إدارة العمل
1%	5%	3%	وزارة الداخلية / قسم الشرطة
0%	4%	2%	وزارة الداخلية / إدارة حقوق الإنسان
4%	12%	1%	غير ذلك
إذا أردت أن تعرف المزيد عن حقوق الإنسان، فإلى أين ستذهب للحصول على هذه المعلومات؟			
85%	30%	38%	صديق أو قريب
4%	26%	16%	وزارة الداخلية
11%	44%	46%	غير ذلك

غالبية العمال الوافدين لا يعرفون أي اسم لأي منظمة لحقوق الإنسان في قطر

أكثر من نصف القطريين (55%) وغالبية العمال الوافدين (88%) لم يكونوا قادرين على ذكر اسم واحد على الأقل لأي منظمة من منظمات حقوق الإنسان في قطر. ومن المثير للدهشة أن ما يقارب الثلاثة أرباع أو يزيد من المقيمين والعمال الوافدين لم يتمكنوا من ذكر أي اسم لأي منظمة من منظمات حقوق الإنسان في قطر (انظر الشكل 11). ومن ضمن فئة القطريين كان الرجال القطريين (50%) أكثر قدرة على ذكر اسم منظمة من منظمات حقوق الإنسان من النساء القطريات (39%). بينما بالنسبة للعمال الوافدين فقد لعب مستوى التعليم دوراً مهماً. فالعمال الذين لديهم تعليم ثانوي أو أقل كانوا أقل قدرة على ذكر اسم أي منظمة من منظمات حقوق الإنسان بالمقارنة مع الذين لديهم تعليم أعلى من الثانوي.

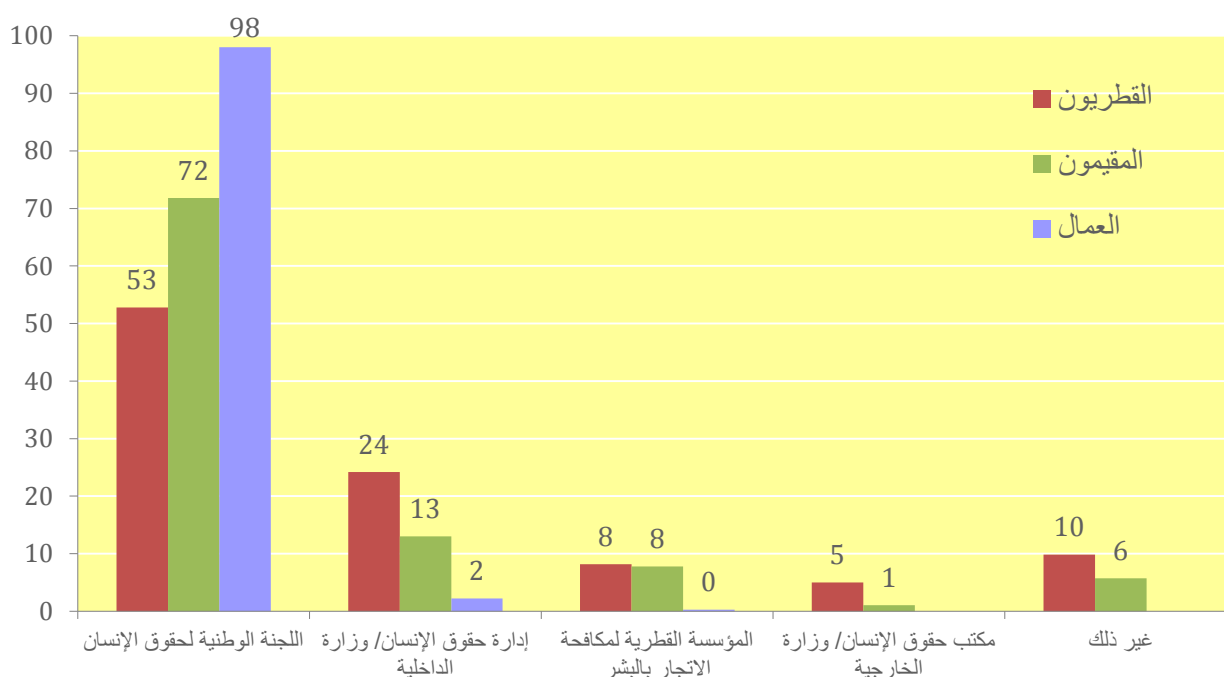
الشكل 11 : هل تعرف اسم أي منظمة من منظمات حقوق الإنسان في قطر؟



غالبية أفراد العينة ذكروا اسم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عندما تم سؤالهم عما إذا كانوا يعرفون أي منظمة تعنى بحقوق الإنسان

عندما طلب من أفراد العينة الذين عرفوا منظمات تعنى بحقوق الإنسان في قطر، أن يذكروا اسم منظمة من هذه المنظمات، قام غالبيتهم بذكر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، حيث كانت النسبة (98%) للعمال بالمقارنة مع (72%) للمقيمين و (53%) للقطريين. وكانت منظمة حقوق الإنسان التي حلت ثانية في تسميتها بعد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان هي إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية (انظر الشكل 12).

الشكل 12 : هل بإمكانك تسمية بعض المنظمات التي تعنى بحقوق الإنسان في قطر؟

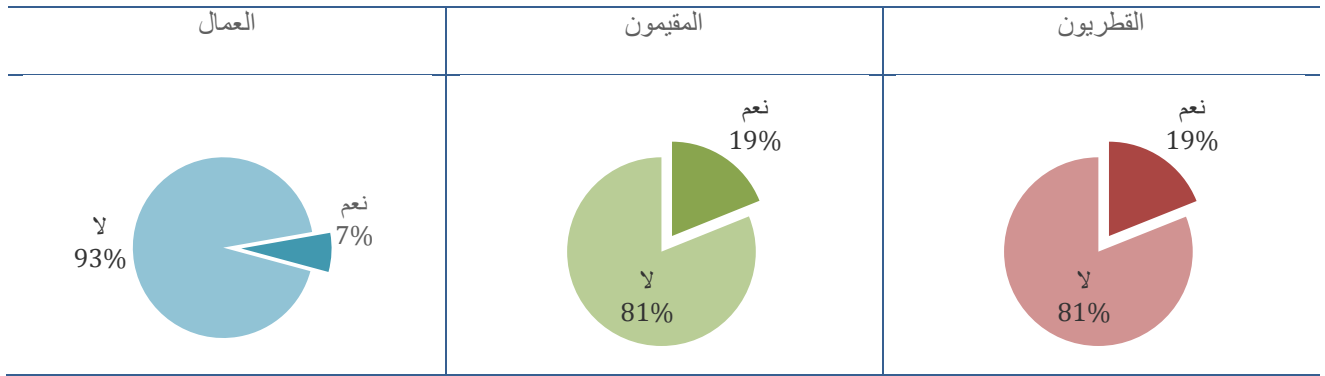


ثالثاً: التجربة الشخصية مع حقوق الإنسان

20% من القطريين والمقيمين قالوا بأن بعض حقوقهم تم انتهاكها

سئل افراد العينة فيما إذا حصل لهم أو لأي فرد من أفراد العائلة أو لأي صديق موقف شعروا فيه بأن حقوقهم لم يتم احترامها في قطر، فأشارت غالبية المستجيبين إلى أن حقوقهم لم يتم انتهاكها. و الجدير بالذكر أن 93 % من العمال الوافدين قالوا بأن حقوقهم لم يتم المساس بها، بالمقارنة مع 81% لكل من القطريين والمقيمين. ومن جهة ثانية كان القطريون والمقيمون أكثر ميلاً من العمال الوافدين للشعور بأن بعض من حقوقهم تم انتهاكها. وكانت هذه النسبة حوالي 20% لكل من القطريين والمقيمين بالمقارنة مع (7%) فقط من العمال الوافدين (انظر الشكل 13). و كشف التحليل الأعمق للبيانات فروقاً ملحوظة في النوع ضمن فئة القطريين فقد كانت النساء القطريات (23%) أكثر ميلاً من نظرائهن من الرجال القطريين (15%) للقول بأن حقوقهن تم انتهاكها.

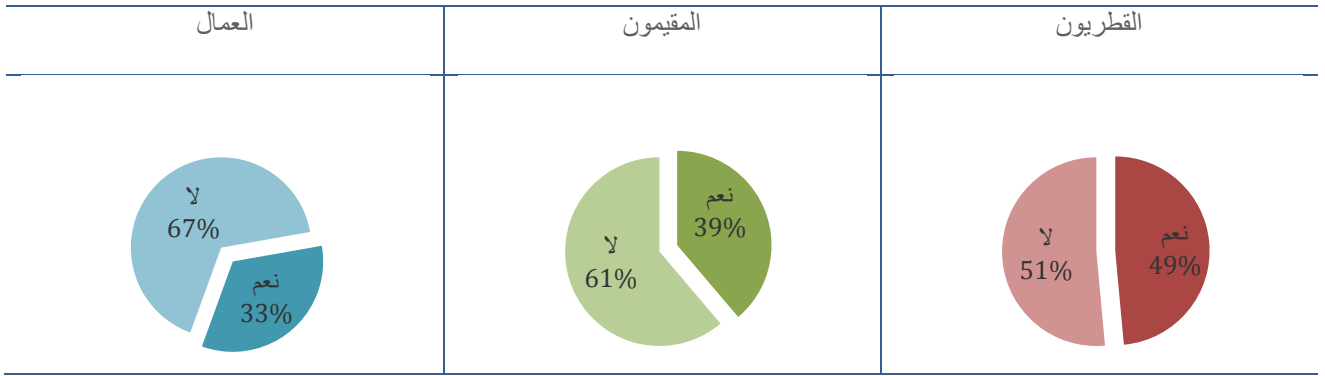
الشكل 13 : انتهاكات حقوق الإنسان



القطريون أكثر ميلاً من المقيمين والعمال لاتخاذ الإجراء اللازم أمام انتهاكات حقوق الإنسان

تم سؤال أفراد العينة من الذين تعرضوا لتجربة انتهاك لحقوقهم، خلال فترة وجودهم في قطر فيما إذا اتخذوا أي إجراء أمام هذا الانتهاك أم لا. أظهرت نتائج المسح بأن غالبية العمال الوافدين والمقيمين لم تقم بالتبليغ عن هذا الانتهاك أو المساس بالحقوق (67% و 61% على التوالي). ومن جهة ثانية، كان القطريون (49%) أكثر ميلاً من المقيمين (39%) والعمال الوافدين (33%) لاتخاذ الإجراء اللازم عند المساس بحقوقهم (انظر الشكل 14).

الشكل 14 : اتخاذ الإجراء أمام انتهاكات حقوق الإنسان



"عدم معرفة ما الذي يجب فعله" و "الاعتقاد بأنه لن يحصل شيء عند التبليغ" كانا السببين الرئيسيين لعدم التبليغ عن الانتهاك

كما يشير جدول 4 ، فإن الأسباب الرئيسية لعدم تبليغ أفراد العينة عن الانتهاكات تتفاوت بين الفئات الثلاث فالقول "لم أعرف ما الذي يجب فعله" كان السبب الأول لعدم تبليغ المساس بالحقوق من قبل العمال الوافدين (75٪) والمقيمين (37٪) وقليل من القطريين اختاروا هذه الإجابة (11٪). إلا أن السبب الأول لعدم التبليغ لدى القطريين (41٪) هو الاعتقاد بأن لا شيء سيحصل أو يتغير عند تبليغ الانتهاك، في حين أنه كان السبب الثاني لدى المقيمين لعدم التبليغ (27٪).

وعبرت جميع الفئات في الوقت ذاته عن أنها لم تعلم إلى من تتوجه بالشكوى عندما يتم انتهاك حقوقها، هذه النسبة كانت (23٪) للقطريين و (20٪) للمقيمين و (13٪) للعمال الوافدين. وكان القطريون أكثر ميلاً من المقيمين والعمال الوافدين لعدم التبليغ عن انتهاك حقوق الإنسان بسبب ضعف المعرفة بشأن حقوقهم ولعدم الرغبة بجذب الانتباه إليهم. ومن جهة ثانية فقد كان المقيمون أكثر ميلاً من العمال الوافدين لعدم التبليغ عن الانتهاك بسبب الخوف من الترحيل والعقوبة (لمزيد من التفاصيل انظر إلى جدول 4).

جدول 4 : أسباب عدم التبليغ عن الانتهاكات

العمال	المقيمون	القطريون	
75%	37%	11%	لم أعلم ما الذي يمكنني أن أفعله
1%	27%	41%	اعتقدت أنه لن يتم اكتساب شيء [لا شيء (مجدد) يمكنني أن أفعله]
4%	17%	22%	لم أعلم ما هي حقوقي
1%	13%	15%	لم أرغب بجذب الانتباه إلي
1%	5%	11%	لم أعتقد بأنه كان ذا أهمية كافية
13%	20%	23%	لم أعرف إلى من سأشتكي
9%	5%	13%	لم أعرف أين أجد المعلومات حول ما أستطيع القيام به
0%	6%	8%	لم أعرف في ذلك الوقت أنه انتهاك لحقوق الإنسان
6%	7%	5%	كنت خائفاً من العقوبة
4%	17%	2%	كنت خائفاً من الإبعاد أو الترحيل
2%	9%	10%	اعتقدت أن الأشخاص الذين أواجههم متنفذون جداً
3%	5%	17%	غير ذلك

تعد القضايا الاجتماعية، و حقوق المقيمين و العمال الوافدين من أهم قضايا حقوق الانسان في قطر

سئل أفراد العينة عن أهم قضية حقوق الانسان تواجهها قطر حالياً¹، أظهرت نتائج المسح أن هناك تقريبا نسبة عالية من عدم الإجابة لجميع الفئات، أجاب حوالي اربعين بالمئة من المواطنين القطريين "لا أعرف" (23٪) أو "أرفض" (16٪)، بينما أجاب أكثر من نصف المقيمين و العمال الوافدين "لا أعرف" (34٪ و 54٪ على التوالي) أو "أرفض" (17٪ و 5٪ على التوالي) عند طرح هذا السؤال.

بالنسبة للمواطنين القطريين، تعد القضايا الاجتماعية² (16٪) أهم قضية حقوق الانسان تواجهها قطر، تليها حقوق المقيمين و العمال الوافدين (13٪). بينما ذكرت الأمور المتعلقة بالمسائل الاقتصادية³ (9٪)، التمييز⁴ (6٪)، المسائل السياسية⁵ (5٪)، حق الجنسية⁶ (4٪)، و الحريات⁷ (3٪) من قبل أقل من عشرة بالمئة من المواطنين القطريين.

¹ سُمح لأفراد العينة بذكر أكثر من قضية حقوق انسان واحدة

² القضايا الاجتماعية تشمل الامور المتعلقة بالزواج، حقوق المرأة، حقوق الطفل، العائلة، العنف، العادات و التقاليد، التعليم، الصحة، الايتام، الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، و الاشخاص كبار السن

³ المسائل الاقتصادية تشمل التضخم، تكاليف المعيشة، السكن، فرص العمل، التمييز، البطالة، الرواتب (أي ذكر لعدم المساواة في الرواتب)، و الديون الشخصية.

⁴ التمييز (عدم المساواة) يتضمن التمييز على اساس النوع، العرق، و الجنسية، والاستغلال بصورة عامة، طريقة المعاملة (مثل المعاملة بكرامة و احترام)، العدالة بصورة عامة.

⁵ المسائل السياسية تشمل الفساد، المشاركة السياسية، الديمقراطية، تطبيق القانون، حقوق المواطنين، الامور القبلية، حقوق السجناء.

بالنسبة لغير القطريين، تعد قضية حقوق المقيمين و العمال الوافدين أهم قضية حقوق إنسان تواجهها قطر، هذه النسبة كانت (22٪) للعمال الوافدين و(12٪) للمقيمين. ثاني أهم قضية حقوق إنسان بالنسبة لهم كانت نظام الكفالة (7٪ و 11٪ على التوالي). و أعرب (11٪) من المقيمين أن قضية التمييز هي أهم قضية حقوق إنسان مما يجعلها أيضا ثاني أهم قضية بالنسبة لهم. من جانب آخر، أعطى المقيمين (5٪ و 4٪ على التوالي) و العمال الوافدين (4٪ و 3٪ على التوالي) اهتمام أقل للأمور المتعلقة بالحريات و القضايا الاجتماعية.

⁶ حق الجنسية يشمل حقوق أبناء المرأة القطرية المتزوجة من غير قطري، المقيمين الذين عاشوا لسنوات طويلة في قطر، و مواليد قطر

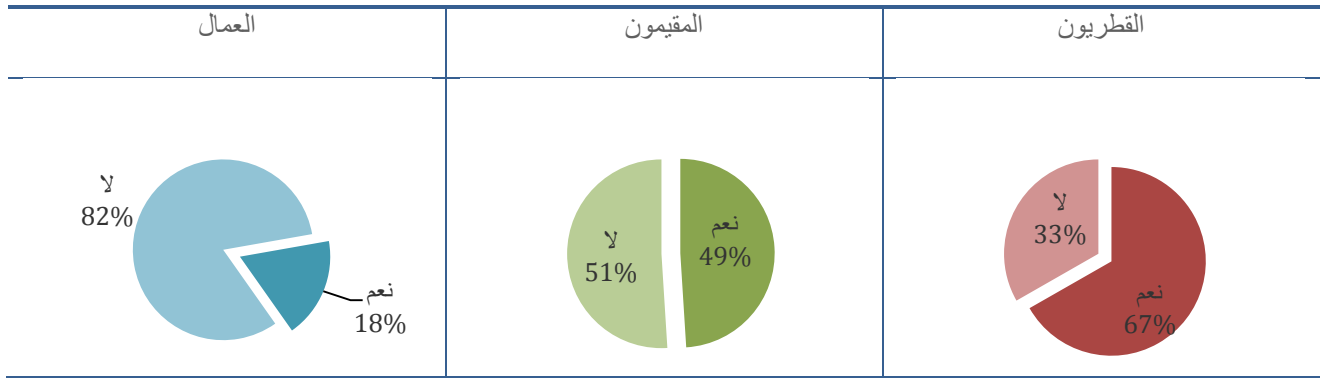
⁷ الحريات تشمل حرية المعتقد، الصحافة، الفكر، التعبير، التنقل (من دون ذكر نظام الكفالة)، ذكر عام للحقوق الإنسان.

رابعاً: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

الأغلبية الساحقة من العمال الوافدين لا تعرف بوجود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

سئل أفراد العينة عما إذا سبق لهم وأن سمعوا باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، حيث تشير النتائج التي في الشكل 15 إلى أن غالبية القطريين (67%) وحوالي نصف المقيمين (49%) قالوا بأنهم سمعوا باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، إلا أن النتائج تقدم دليلاً يدعو للقلق عن مدى عدم معرفة العمال الوافدين باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، خاصة وأنهم من أكثر الفئات عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان؛ حيث أن (82%) أو 8 من بين 10 عمال قالوا بأنهم لم يسبق لهم وأن سمعوا باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

الشكل 15 : هل سبق وأن سمعت باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؟



ويظهر تحليل النتائج بأن هناك فروقاً بين المجموعات. فعلى سبيل المثال كان السماع باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أكثر وروداً لدى القطريين (67%) منه لدى المقيمين (49%) والعمال (18%). بالإضافة إلى ذلك فإن تحليل البيانات يظهر فروقاً مهمة ضمن فئات المستجيبين. فمن بين القطريين والمقيمين، وجد هناك فروق من ناحية الحالة الوظيفية، فالسماع باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من قبل الموظفين بدوام كلي أو جزئي من القطريين (70%) كان أكثر وروداً منه لدى غير الموظفين (53%).

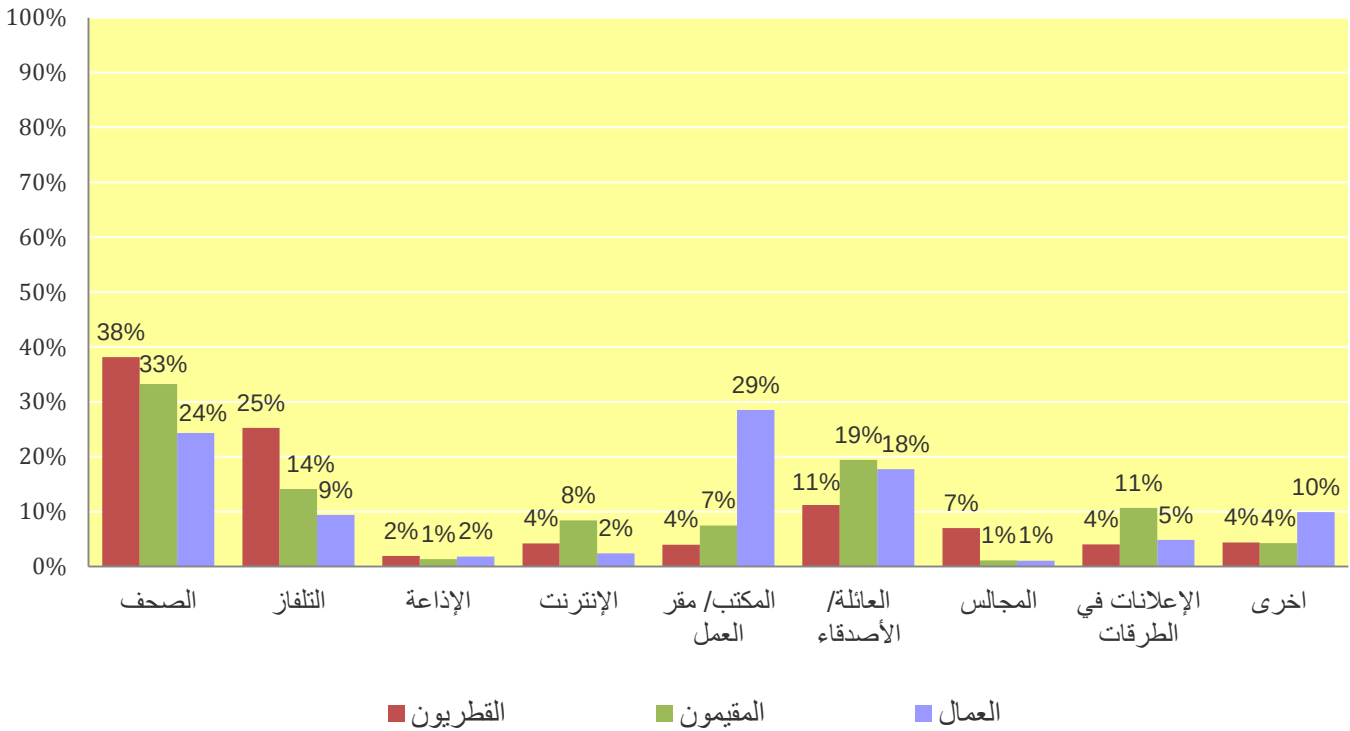
ووجد بين العمال فروقاً تتعلق بالتعليم والسن و الحالة الاجتماعية والدخل. فعلى سبيل المثال كان السماع باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من قبل العمال الوافدين الذين لديهم تعليم أعلى من الثانوي (40%) أكثر وروداً منه لدى العمال الذين وصلوا بتعليمهم إلى الشهادة الثانوية أو أقل من ذلك (19% و 4% على التوالي). والسماع باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من قبل العمال الأصغر سناً الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 27 عاماً (6%) كان أقل وروداً منه لدى العمال

الأكبر سناً الذين تتراوح أعمارهم بين 28 و 37 عاماً (24٪). وكان السماع باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لدى العمال المتزوجين (21٪)، أكثر وروداً على النقيض من العمال الذين لم يسبق لهم وأن تزوجوا (7٪). بالإضافة إلى ذلك فإن السماع باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كان أكثر وروداً لدى العمال ذوي الدخل المرتفع (32٪) براتب 2,050 ريالاً قطرياً في الشهر أو يزيد، منه لدى العمال ذوي الدخل المنخفض (4٪) الذين يبلغ راتبهم أقل من 1,200 ريال قطري في الشهر.

الصحف ومقر العمل هما المصدران الرئيسيان للمعلومات حول اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

كما يظهر في الشكل 16 فقد تم سؤال أفراد العينة الذين سبق لهم وأن سمعوا باللجنة عن المصدر الذي علموا من خلاله عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، فكان أكثر من ثلث القطريين بقليل (38٪) و ثلث المقيمين (33٪) قد علموا بشأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن طريق الصحف. وكان التلفاز هو المصدر الثاني للمعلومات حول اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالنسبة للقطريين (25٪) والمصدر الثالث بالنسبة للمقيمين (14٪). وصرح (29٪) من العمال الوافدين أنهم سمعوا باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مقر عملهم، وذلك بالمقارنة مع (7٪) من المقيمين و (4٪) من القطريين. وأشار (19٪) من المقيمين و(18٪) من العمال و(11٪) من القطريين إلى أنهم سمعوا باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال الأقارب/ الأصدقاء. وكان المقيمون (11٪ و 8٪ على التوالي) أكثر رجحاناً لأن يكونوا قد سمعوا باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن طريق الإعلانات الخارجية والإنترنت من القطريين (4٪ و 4٪ على التوالي) ومن العمال (5٪ و 2٪ على التوالي). و من جهة أخرى فإن المجالس تشكل مصدراً للمعلومات في هذا الجانب للقطريين أكثر من غيرهم.

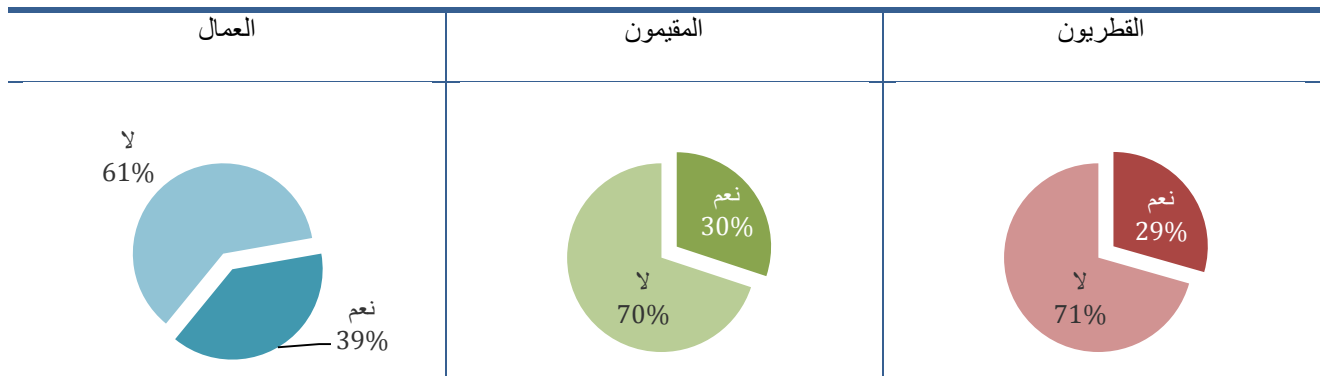
الشكل 16 : كيف علمت عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؟



قالت غالبية القطريين والمقيمين والعمال بأنها لا تعرف ما الذي تقوم به اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

عندما تم سؤال أفراد العينة عما إذا كانوا يعرفون ما الذي تقوم به اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أشار غالبيتهم إلى أنهم لا يعرفون شيئاً عن أنشطة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وإجمالاً فإن (71%) من القطريين، و (70%) من المقيمين، و (61%) من العمال قالوا بأنهم لا يعرفون شيئاً عن الأنشطة التي تقوم بها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. إلا أن العمال الوافدين (39%) كانوا أكثر ميلاً من المقيمين (30%) والقطريين (29%) للقول بأنهم يعلمون بنشاطات وبرامج اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (انظر الشكل 17).

الشكل 17 : هل تعلم ما الذي تقوم به اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؟



يعتقد القطريون والمقيمون والعمال الوافدون، بأن حماية حقوق الإنسان وتسجيل الشكاوى والبحث في انتهاكات حقوق الإنسان في قطر، هي من أهم أدوار اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

كما يشير الجدول 5، فقد كان لأفراد العينة إجابات متماثلة عندما تم سؤالها عن أهم الأنشطة التي تقوم بها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. فاستلام وتسجيل شكاوى حقوق الإنسان، وحماية حقوق الإنسان في قطر، والرصد والبحث في انتهاكات حقوق الإنسان في قطر، وتقديم التوصيات إلى الحكومة القطرية حول قضايا حقوق الإنسان. تم ذكرها كثيراً من قبل القطريين (53٪، و40٪، و37٪ و 35٪ على التوالي)، ومن قبل المقيمين (39٪، و36٪، و38٪، و 22٪، على التوالي) ومن قبل العمال الوافدين (34٪، و42٪، و40٪، و 28٪ على التوالي).

وكان القطريون أكثر ميلاً من المقيمين والعمال الوافدين، في الإشارة إلى أن مراقبة المعاملة الملائمة للسجناء وتوفير الاستشارة القانونية عن حقوق الإنسان، تأتي ضمن أنشطة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. إلا أن العمال الوافدين كانوا أكثر ميلاً للإشارة إلى أن نشر كتيبات عن حقوق الإنسان للجمهور هو أحد أنشطة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

جدول 5 : أهم نشاطات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

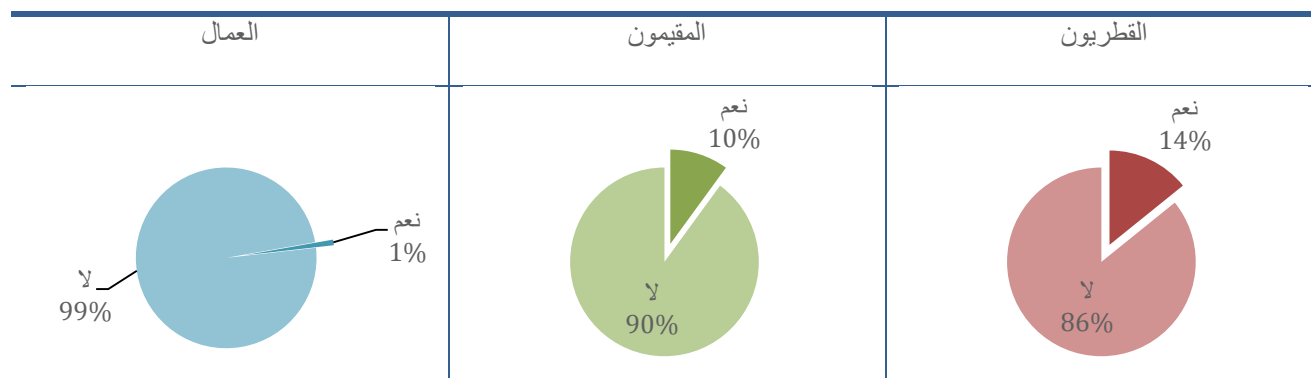
العمال	المقيمون	القطريون	
28%	22%	35%	تقديم التوصيات إلى الحكومة القطرية حول قضايا حقوق الإنسان
40%	38%	37%	الرقابة والبحث في انتهاكات حقوق الإنسان في قطر
34%	39%	53%	تلقي وتسجيل شكاوى حقوق الإنسان
5%	13%	17%	مراقبة المعاملة الملائمة للسجناء
4%	9%	12%	تقديم الاستشارة القانونية بشأن حقوق الإنسان في قضايا مثل الكفالة
0%	10%	8%	إجراء أبحاث اجتماعية لدراسة التطور في قطر
6%	5%	6%	توفير برامج تدريبية للشرطة
0%	10%	8%	تنظيم المؤتمرات والمحاضرات/الاتصال بوسائل الإعلام حول حقوق الإنسان
17%	11%	7%	نشر كتيبات عن حقوق الإنسان للجمهور
42%	36%	40%	حماية حقوق الإنسان في قطر
2%	8%	5%	غير ذلك

غالبية أفراد العينة ليسوا على دراية بفعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

تم سؤال أفراد العينة عما إذا قام أحد بإخبارهم حول محاضرات، وورش عمل ومؤتمرات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، فقالت الأغلبية الساحقة من كافة المستجيبين بأنه لم يتم أحد بإخبارهم عن فعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

وإجمالاً فقد أجابت نسبة (99%) من العمال، و(90%) من المقيمين و (86%) من القطريين بالنفي عندما تم سؤالهم عن هذا الموضوع (انظر الشكل 18).

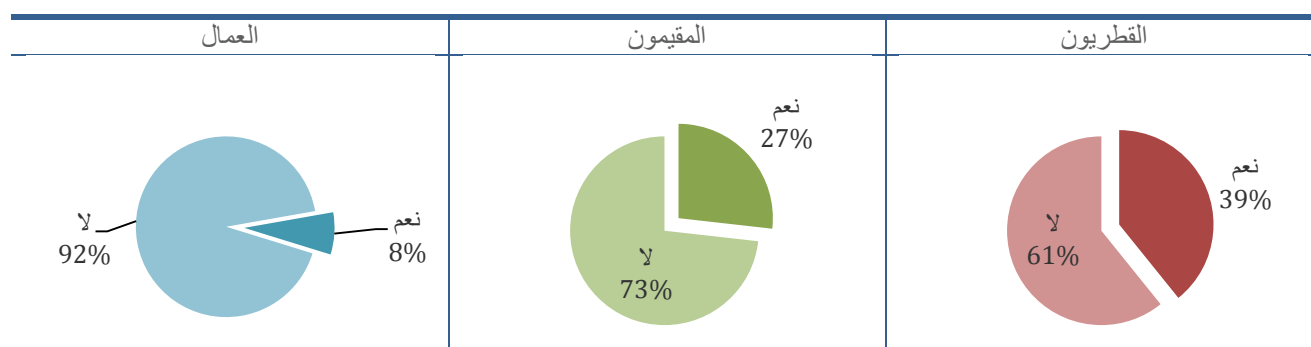
الشكل 18 : هل أخبرك أحد ما عن الفعاليات التي تنظمها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؟



القطريون أكثر معرفة بفعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

كما يظهر في الشكل 19، فقد تم سؤال افراد العينة فيما إذا سبق لهم أن سمعوا أو قرؤوا عن فعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عبر وسائل الإعلام. فكان القطريون الأكثر معرفة بفعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عبر وسائل الإعلام، في حين أن العمال الوافدين كانوا الأقل معرفة بها. وإجمالاً فإن 4 من بين 10 من القطريين (39%) يقولون بأنهم سمعوا أو قرؤوا عن فعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عبر وسائل الإعلام بالمقارنة مع (27%) من المقيمين و (8%) من العمال الوافدين.

الشكل 19 : هل سبق وأن سمعت أو قرأت عن فعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عبر وسائل الإعلام؟



ويظهر التحليل الأعمق للنتائج أيضاً فروقاً ملحوظة ضمن فئات المستجيبين. فمن بين القطريين، وجد هناك فروق تتعلق بالتعليم والسن والدخل. فالقطريون الذين يحملون شهادات جامعية فما فوق (46%) كانوا أكثر دراية بالفعاليات عبر

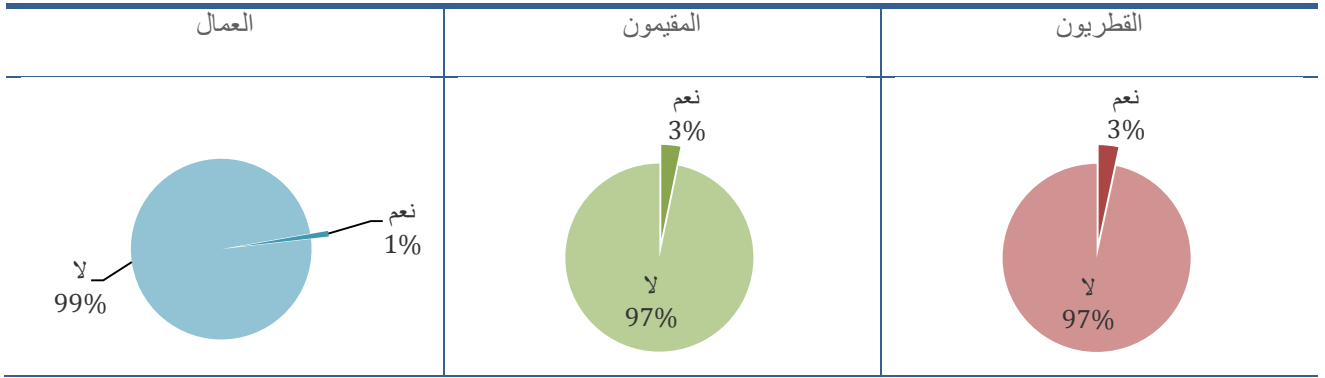
وسائل الإعلام من القطريين الذين يحملون شهادات ثانوية أو أقل (35% و 30% على التوالي). ومن المثير للدهشة أن القطريين ذوي الأعمار بين 18 و 37 سنة (35%) كانوا أقل دراية من القطريين الأكبر سناً ذوي الأعمار بين 38 و 47 سنة (52%) لأن يكونوا قد سمعوا بفعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عبر وسائل الإعلام. وعلى النقيض من القطريين ذوي الدخل الأسري المنخفض (33%) كان القطريون ذوي الدخل الأسري المرتفع (50,000 ريالاً قطرياً في الشهر أو أكثر) (49%) أكثر دراية بفعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال وسائل الإعلام. ويلعب التعليم دوراً مهماً ضمن فئة المقيمين. فمن المثير للاهتمام أن المقيمين الذين حصلوا على تعليم ما بعد الثانوي - دبلوم - (38%) كانوا أكثر دراية من المقيمين الذين يحملون شهادات جامعية، أو أعلى منها، (24%) عن فعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال وسائل الإعلام.

وجاءت الفروق المتعلقة بالتعليم والدخل مهمة أيضاً لدى فئة العمال الوافدين ، فعلى سبيل المثال كان العمال الذين لديهم تعليم ما بعد الثانوي (21%) أكثر معرفة من العمال الذين لديهم تعليم أقل من الشهادة الثانوية (3%) بفعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال وسائل الإعلام. وكذلك فإن العمال الذين يبلغ دخلهم الشهري (2,050 ريال قطري شهرياً أو أكثر) (19%) كانوا أكثر دراية بفعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عبر وسائل الإعلام بالمقارنة مع العمال الوافدين الذين يبلغ دخلهم الشهري (أقل من 1,200 ريال قطري شهرياً) (3%).

الغالبية الساحقة من العينة لم يسبق لها أن حضرت فعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

تم سؤال أفراد العينة الذين قالوا بأنهم على معرفة بفعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عما إذا سبق لهم وأن حضروا أية محاضرة أو ورشة عمل أو مؤتمر أو نشاط أو برنامج تنظمه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. فأفضت إجابات المسح إلى أن القليل في الواقع ممن كانوا على معرفة بفعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قد حضروا هذه الفعاليات، بنسبة (3%) لكل من القطريين والمقيمين و (1%) للعمال (انظر الشكل 20).

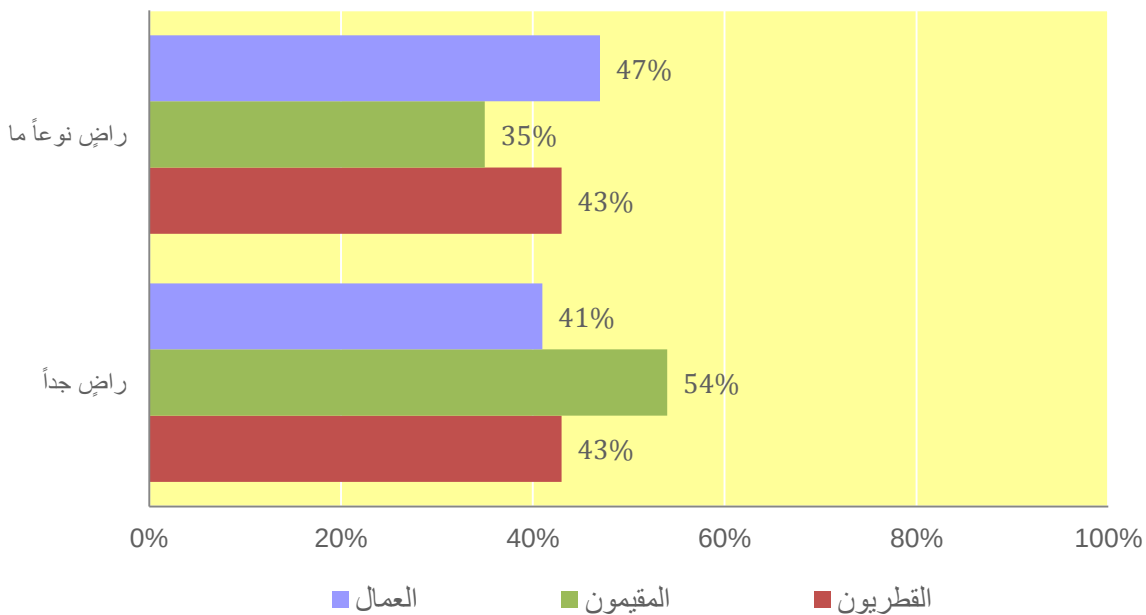
الشكل 20 : حضور فعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان



أبدت الغالبية رضاها عن برامج اللجنة وفعاليتها

تم الطلب من افراد العينة الذين سبق لهم وأن حضروا محاضرات أو ورش عمل أو مؤتمرات أو نشاطات للجنة الوطنية لحقوق الإنسان فيما إذا كانوا راضين عن هذه الفعاليات. أكدت الغالبية من افراد العينة عن رضاهم عن فعاليات وبرامج اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وعلى اعتبار "راضٍ جداً" و "راضٍ نوعاً ما" إجابات تنم عن الرضا، قال القطريون (86%) المقيمون (89%) والعمال الوافدون (88%) بأنهم راضون عن برامج اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وكان العمال الوافدون أكثر ميلاً لأن يكونوا "غير راضين جداً" عن برامج اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مقارنة بالقطريين والمقيمين (انظر الشكل 21).

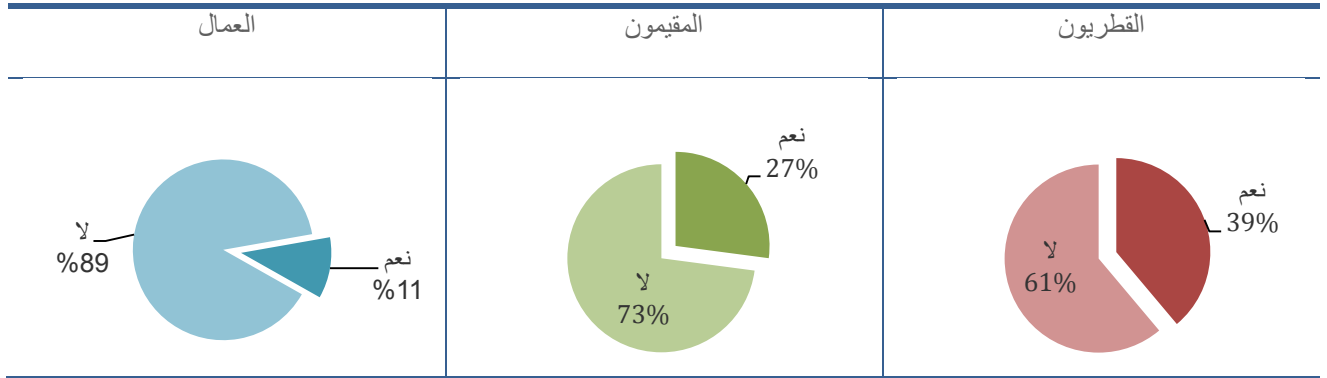
الشكل 21 : مدى الرضا عن نشاطات وبرامج اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان



إعلانات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لم تجد طريقاً إلى غالبية أفراد العينة

تم سؤال أفراد العينة فيما إذا سبق لهم وأن سمعوا أو قرؤوا أو شاهدوا أي إعلان من إعلانات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. فأشارت غالبية العينة إلى أنهم لم يشاهدوا أو يسمعوا أو يقرؤوا أي إعلان من إعلانات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بنسبة (89%) من العمال الوافدين، و(73%) من المقيمين و (61%) من القطريين (انظر الشكل 22).

الشكل 22 : هل سبق وأن سمعت أو قرأت أو رأيت إعلانات للجنة الوطنية لحقوق الإنسان؟



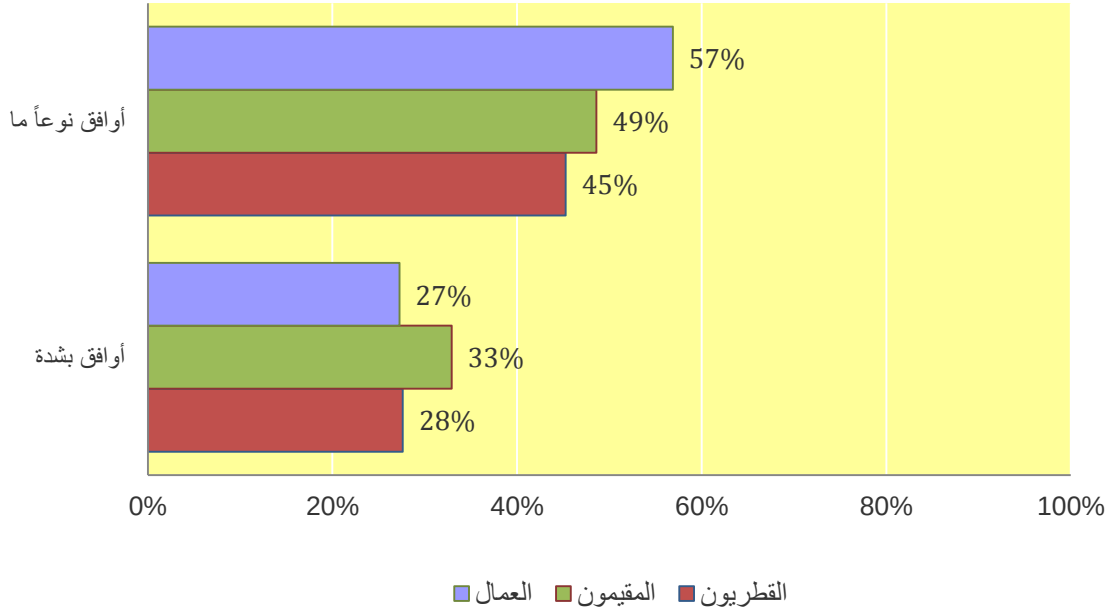
كما تظهر النتائج أيضاً فروقاً مهمة ضمن فئات العينة. إذ أن للدور الوظيفي تأثيراً ملحوظاً بين القطريين والمقيمين، فعلى سبيل المثال، أبدى القطريون الذين يعملون بدوام كامل (41%) معرفة أكثر بإعلانات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مقارنة بالقطريين الذين لا يعملون (26%). وعلى النقيض من ذلك فقد كان المقيمون الذين يعملون بدوام كامل أو دوام جزئي (24%) أقل معرفة بتلك الإعلانات من المقيمين الذين لا يعملون (35%).

ووجدت هناك فروق ضمن فئة العمال الوافدين تتعلق بالتعليم والسن والدخل. فعلى سبيل المثال كان العمال الوافدون الذين لديهم تعليم ما بعد الثانوي (26%) أكثر تعرضاً لإعلانات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من العمال الذين لديهم تعليم ثانوي أو أقل (12% و 4% على التوالي). وكان العمال الوافدون الذين تتراوح أعمارهم من 18 إلى 27 عاماً (5%) أقل تعرضاً لتلك الإعلانات من العمال الذين تتراوح أعمارهم من 28 إلى 37 عاماً (17%). وبالإضافة إلى ذلك فإن العمال الوافدين الذين يبلغ دخلهم الشهري 2,050 ريال قطري أو أكثر (28%) كانوا أكثر تعرضاً لتلك الإعلانات من العمال الوافدين الذين يبلغ دخلهم الشهري أقل من 1,200 ريال قطري (5%).

إعلانات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فعالة في إعلام شرائح المجتمع القطري بحقوق الإنسان عموماً

تم سؤال أفراد العينة الذين سبق لهم وأن سمعوا أو قرؤوا أو شاهدوا إعلانات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، عن أي مدى يوافقون أو لا يوافقون مع العبارة القائلة بأن "إعلانات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كانت فعالة في إعلام كافة شرائح المجتمع القطري عن حقوق الإنسان عموماً". فكانت غالبية الإجابات "أوافق بشدة" أو "أوافق نوعاً ما" على أن إعلانات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كانت فعالة في إعلام المجتمع القطري عن حقوق الإنسان، وتضمنت تلك نسبة (84%) من العمال الوافدين و (82%) من المقيمين و (73%) من القطريين. وكان المقيمون أكثر ميلاً من القطريين والعمال للموافقة بشدة على تلك العبارة (انظر الشكل 23).

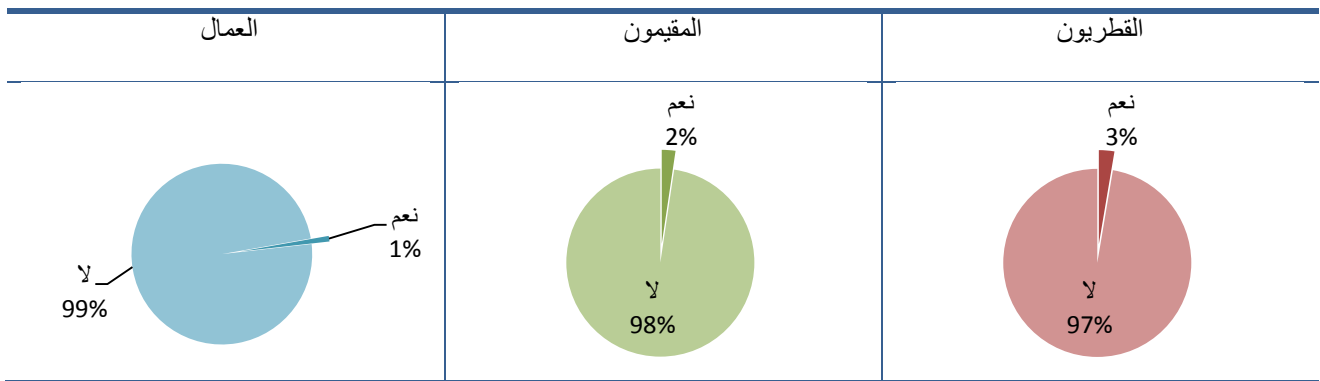
الشكل 23 : فعالية إعلانات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان



التواصل مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ضعيف

عندما تم سؤال أفراد العينة عما إذا قاموا بالاتصال باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حول أي قضية تتعلق بحقوق الإنسان خلال 12 شهراً الماضية، قالت الأغلبية الساحقة من كافة الفئات بأنها لم تقم بالاتصال باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وإجمالاً فإن (99%) من العمال الوافدين و (98%) من المقيمين و (97%) من القطريين أجابوا بالنفي عندما طرح عليهم هذا السؤال (كما يظهر في الشكل 24).

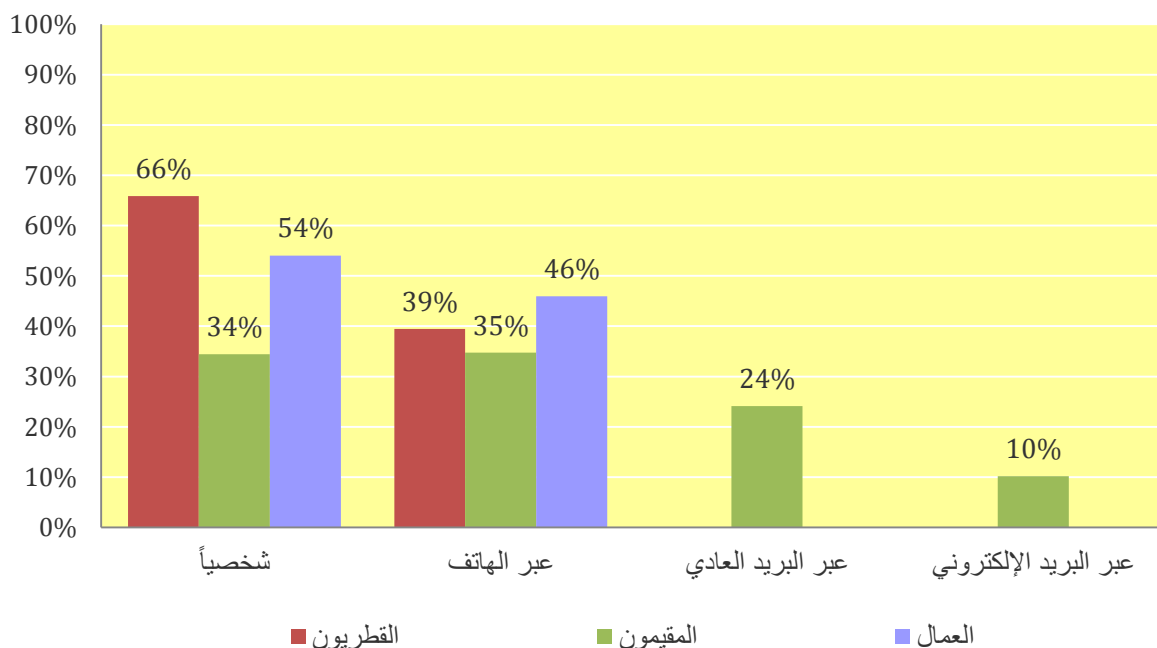
الشكل 24 : الاتصال باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (خلال 12 شهراً الماضية)



أكثر وسائل الاتصال باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان هي الحضور شخصياً أو عن طريق الهاتف

تم سؤال افراد العينة الذين قالوا بأنهم قاموا بالاتصال باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن الطريقة التي تواصلوا فيها باللجنة. فأظهرت النتائج أن أكثر وسائل الاتصال باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان استخداماً هي الحضور شخصياً أو الاتصال عن طريق الهاتف. إلا أن القطريين والعمال الوافدين كانوا أكثر ميلاً من المقيمين للاتصال باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن طريق الحضور شخصياً. وعلى عكس القطريين والعمال الوافدين فقد لجأ المقيمون إلى استخدام كل من البريد العادي والبريد الإلكتروني للاتصال باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (24% و 10% على التوالي) (انظر الشكل 25).

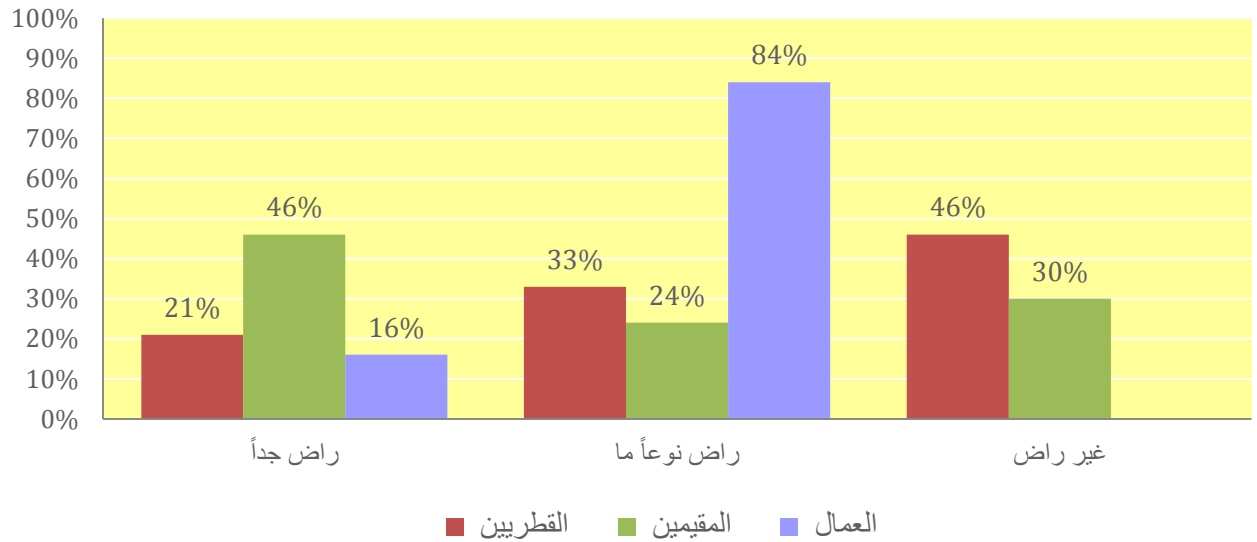
الشكل 25 : كيف قمت بالاتصال باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (إجابات متعددة)؟



أبدى الغالبية الرضا عن طاقم موظفي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

تم سؤال أفراد العينة الذين قالوا بأنهم قاموا بالاتصال باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، عن مدى رضاهم عن المساعدة التي يقدمها موظفو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. فأظهرت نتائج المسح بأن المقيمين كانوا أكثر ميلاً من القطريين والعمال الوافدين لأن يكونوا "راضين جداً" عن المساعدة التي يقدمها الموظفون. إلا أنه عندما تم دمج "راضٍ جداً" مع "راضٍ نوعاً ما" كانت فئة العمال الوافدين (100%) هي الأكثر رضاً في حين أن القطريين (54%) كانوا المجموعة الأقل رضاً عن مساعدة طاقم موظفي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. كما أشارت النتائج إلى أن (46%) من القطريين و (30%) من المقيمين كانوا غير راضين عن الخدمات التي يقدمها موظفو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (انظر الشكل 26).

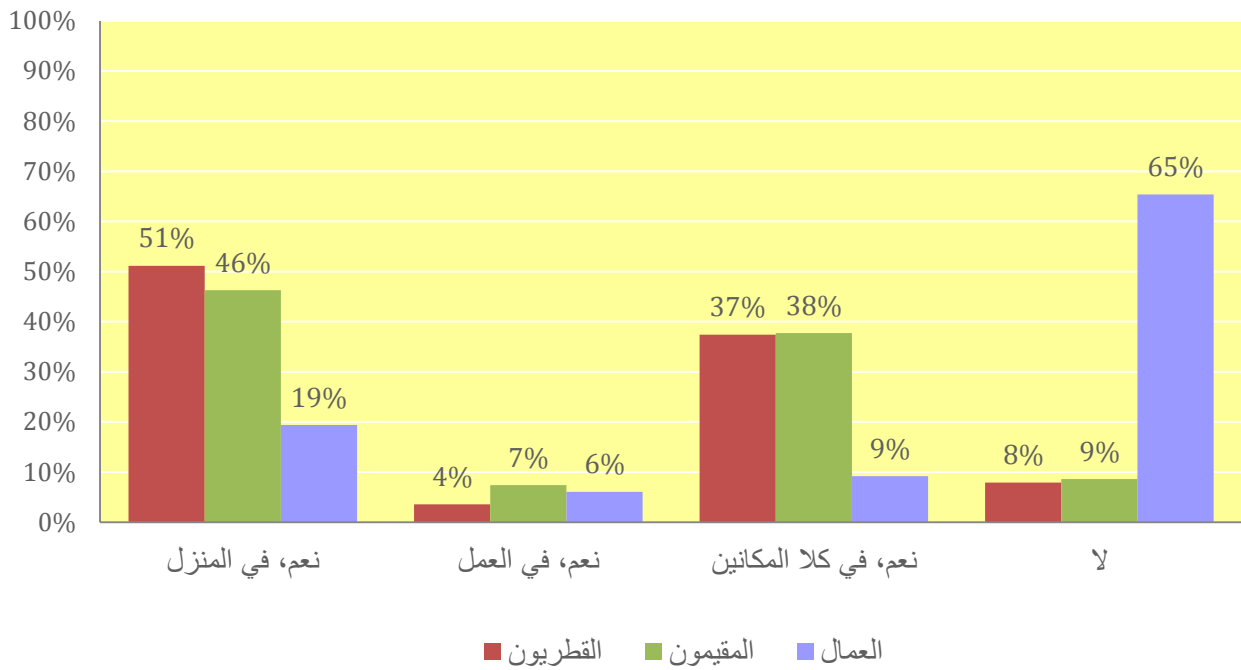
الشكل 26 : مدى مساعدة موظفي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان



القطريون والمقيمون أكثر دخولا إلى مواقع الإنترنت

كان القطريون والمقيمون إجمالاً أكثر ميلاً من العمال الوافدين، لأن يدخلوا إلى الإنترنت في كل من المنزل والعمل. إلا أنه عند المقارنة مع الذين يدخلون الإنترنت من المنزل فقط فإن القطريين (51%) والمقيمين (46%) كانوا أكثر ميلاً من العمال الوافدين (19%) للدخول إلى الإنترنت في المنزل. وعلى عكس القطريين والمقيمين فإن (65%) من العمال الوافدين لم يكن لديهم مجال لدخول الإنترنت سواء في المنزل أو في العمل (انظر الشكل 27).

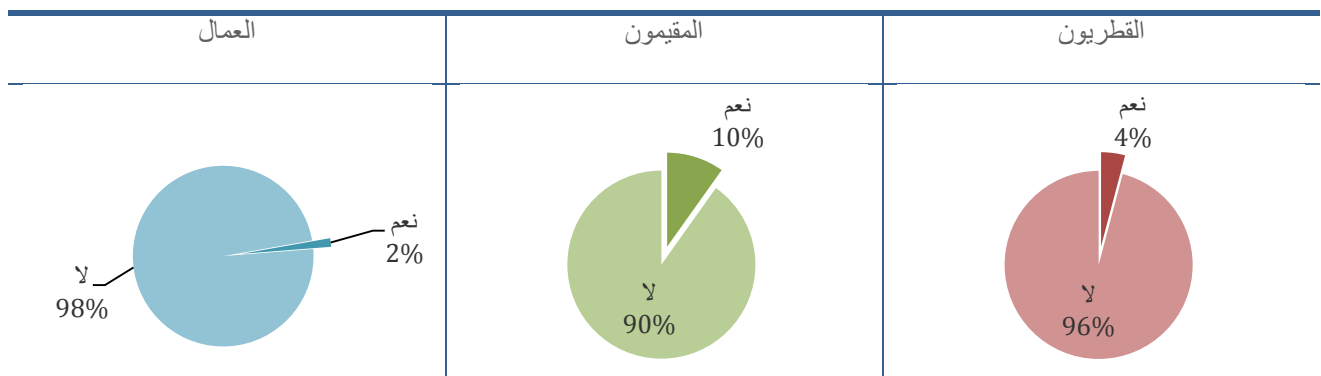
الشكل 27 : استخدام الإنترنت



قلة من أفراد العينة قامت بزيارة الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان

تم سؤال أفراد العينة فيما إذا قاموا بزيارة الموقع الإلكتروني لحقوق الإنسان. أجاب (98%) من العمال الوافدين و (96%) من القطريين و (90%) المقيمين، بأنهم لم يقوموا بزيارة الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان على الإطلاق. وبالإجمال فإن المقيمين كانوا أكثر الفئات زيارة للموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بنسبة (10%) مقارنة بالقطريين (4%) والعمال الوافدين (2%) (انظر الشكل 28).

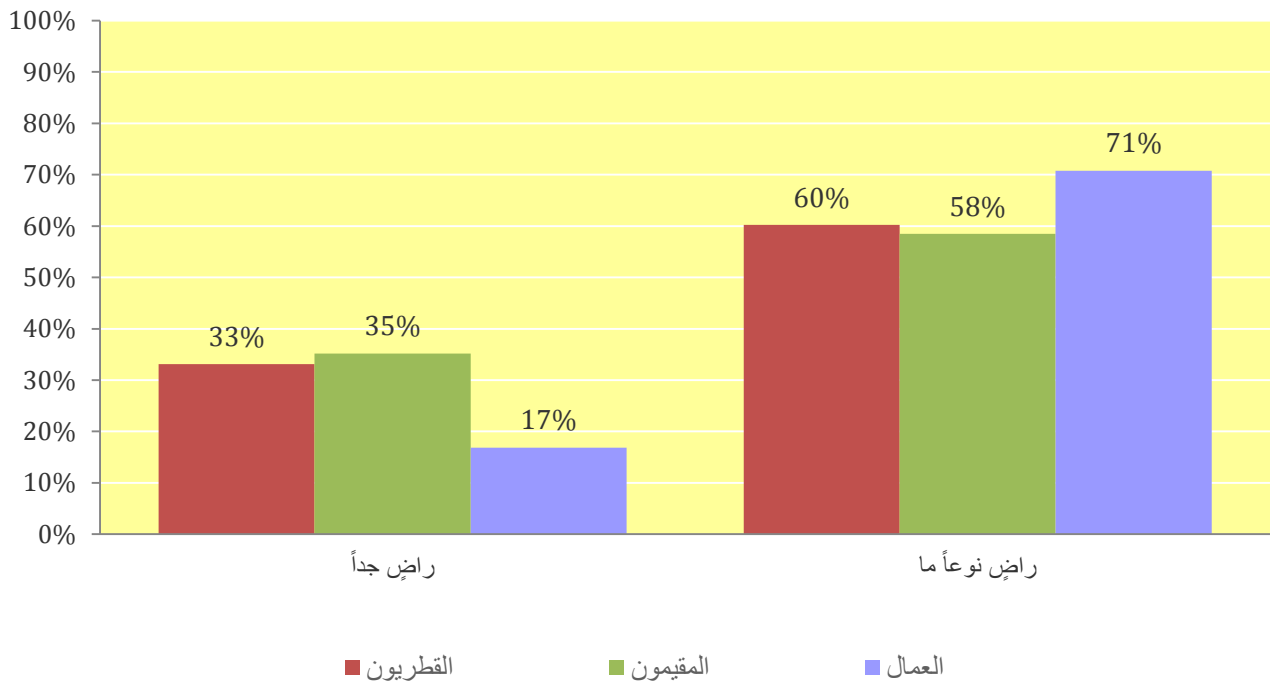
الشكل 28: زيارة الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان



الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان يحظى برضا أفراد العينة

تم سؤال الذين قاموا بزيارة الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان عما إذا كانوا راضين عن الموقع أم لا، فكانت غالبية الإجابات بالإيجاب. و لو تم دمج "راضٍ جداً" و "راضٍ نوعاً ما" معا فإننا نجد نسبة عالية من الرضا عن الموقع لدى الذين قاموا فعلياً بزيارته حيث أبدى (93٪) من القطريين و المقيمين (88٪) من العمال الوافدين، رضاهم عن الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان (انظر الشكل 29).

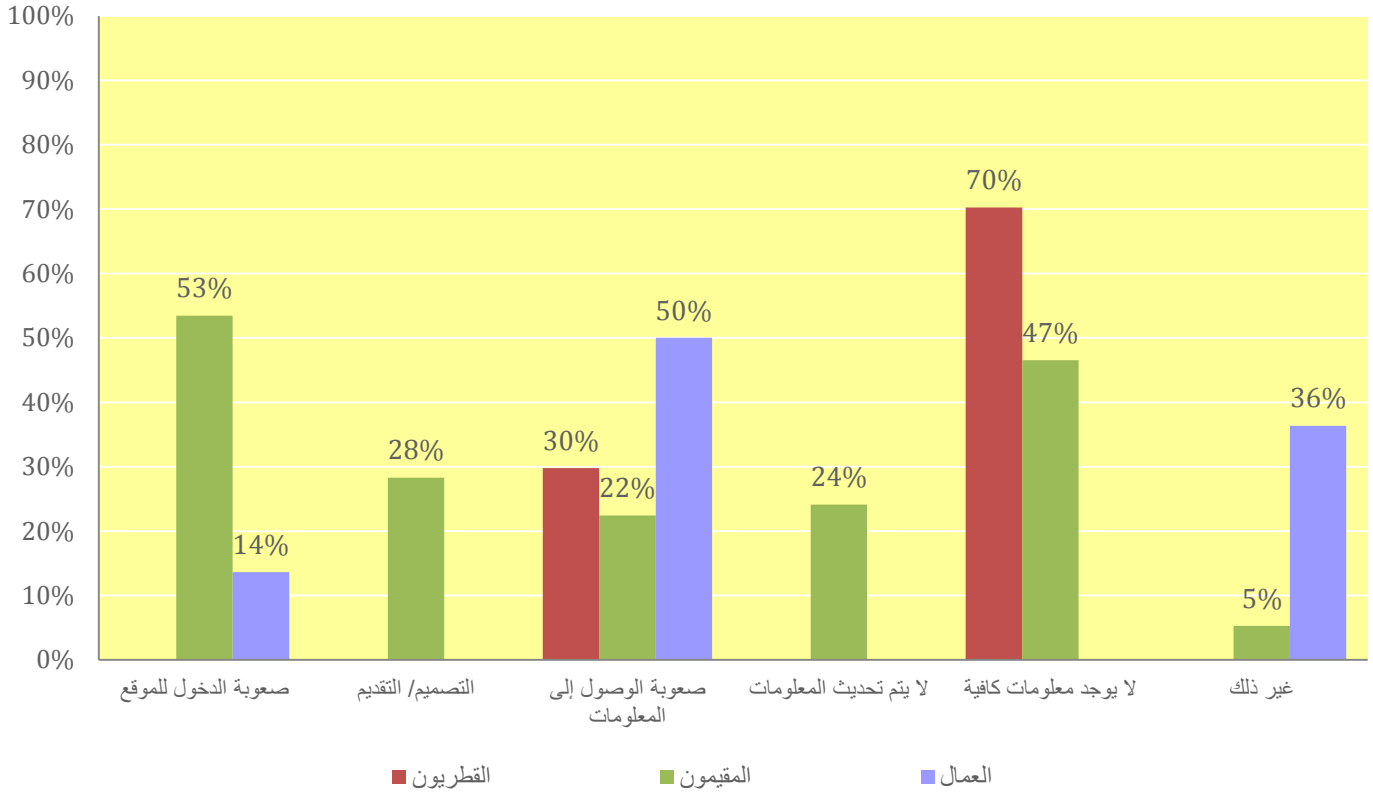
الشكل 29 : مدى الرضا عن الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان



سلبية الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان

عندما تم سؤال أفراد العينة عن الأسباب التي تكمن وراء عدم رضاهم عن الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أجاب (70٪) من القطريين بأنهم يعتقدون أنه لا توجد معلومات كافية في الموقع، بالمقارنة مع (47٪) من المقيمين. كما قال عدد كبير من أفراد العينة بأنهم واجهوا صعوبات في الحصول على المعلومات من الموقع بنسبة (50٪) من العمال الوافدين و (30٪) من القطريين و (22٪) من المقيمين. كما أن نسبة كبيرة من المقيمين (53٪) ونسبة قليلة من العمال الوافدين (14٪) قالوا بأنهم واجهوا صعوبات في الدخول إلى الموقع (انظر الشكل 30).

الشكل 30 : أسباب عدم الرضا عن الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان



القضايا الاجتماعية، و حقوق المقيمين و العمال الوافدين تحتاج إلى اهتمام اكبر من قبل اللجنة الوطنية لحقوق الانسان

سئل أفراد العينة عن المواضيع أو المجالات التي يجب على اللجنة الوطنية لحقوق الانسان أن تعيرها انتباهاً واهتماماً أكبر. بالنسبة للمواطنين القطريين القضايا الاجتماعية (21٪) والوعي بحقوق الانسان⁸ (11٪)، هي أكثر المجالات التي تحتاج إلى اهتمام أكثر من اللجنة، تليها حقوق المقيمين و العمال الوافدين (10٪) و حقوق المواطنين (6٪). بينما احتلت حقوق المقيمين و العمال الوافدين المرتبة الاولى بالنسبة للمقيمين (15٪) و العمال الوافدين (27٪). كما أنه بالنسبة للمقيمين يعد الوعي بحقوق الإنسان (10٪) ثاني أهم مسألة يجب على اللجنة أن تقوم بالاهتمام بها، تليها القضايا الاجتماعية (9٪) و نظام الكفالة (9٪). بينما تعتبر مسألة العدالة و المساواة (9٪) ثاني أهم الموضوعات بالنسبة للعمال الوافدين. ومن جانب آخر، صرح أقل من 6 بالمئة من جميع أفراد العينة بأن المسائل المتعلقة بالسياسة والاقتصاد ودور اللجنة⁹ تحتاج إلى اهتمام أكبر من قبل اللجنة. أظهرت نتائج المسح أن هناك تقريبا نسبة عالية من عدم الإجابة لجميع

⁸ رفع مستوى الوعي بحقوق الانسان عبر الاعلانات، المحاضرات، الندوات، ورش العمل و الدورات التدريبية.

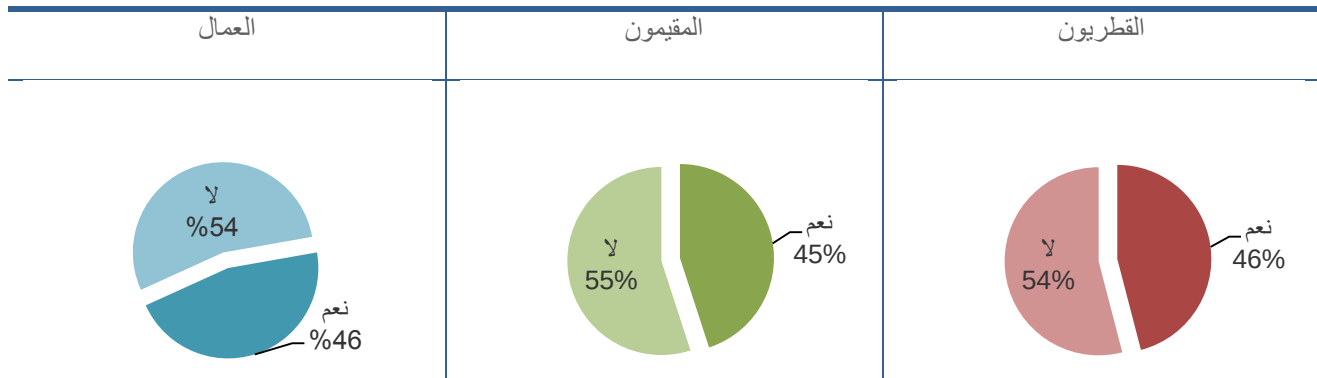
⁹ "يجب على اللجنة أن تقوم بعمل افضل" أو "يجب أن يكون للجنة سلطة تنفيذية"...الخ.

الفئات، فقد أجاب (40%) من القطريين و(50%) من المقيمين و عمال وافدين "لا أعرف" (14% و 21% و 33% على التوالي) أو "أرفض" (24% و 28% و 20% على التوالي) عند طرح هذا السؤال.

تعبر الغالبية عن رغبتها بالمشاركة بفعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

تم سؤال أفراد العينة عما إذا كانوا يرغبون في المشاركة بفعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. فأفضت إجابات المسح إلى أن نحو نصف المستجيبين (46%) من القطريين والعمال الوافدين و (45%) من المقيمين، كانوا مهتمين بالمشاركة في فعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (انظر الشكل 31). ويظهر التحليل الأعمق للبيانات فروقاً مهمة ضمن فئات العينة. فقد أفضت النتائج إلى فروق تتعلق بنوع المستجيب ضمن فئة المقيمين؛ حيث كانت النساء المقيمات (50%) أكثر اهتماماً بالمشاركة في فعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من الرجال المقيمين (39%). وضمن فئة القطريين وجدت هناك فروق تتعلق بالحالة الوظيفية. فعلى سبيل المثال كان القطريون الذين يعملون بدوام كامل أو جزئي (41%) أكثر اهتماماً بالمشاركة في فعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من القطريين الذين لا يعملون (26%).

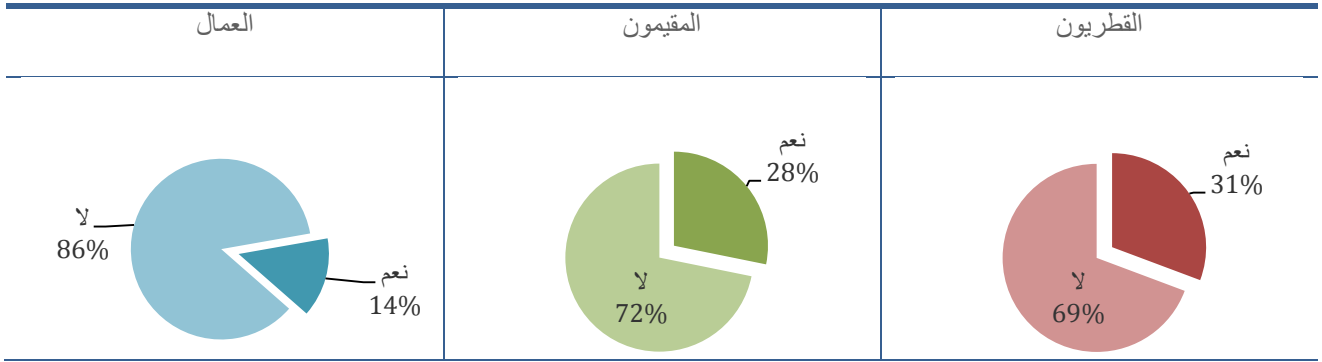
الشكل 31 : الاهتمام بالمشاركة



قلة من افراد العينة يعرفون المقر الحالي لمكاتب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

عندما تم سؤال افراد العينة عن المقر الحالي لمكاتب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أشارت الغالبية إلى أنها لا تعرف المقر الحالي لمكاتب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وإجمالاً فإن (86%) من العمال الوافدين و (72%) من المقيمين و (69%) من القطريين، قالوا بأنهم لا يعرفون المقر الحالي لمكاتب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وكان العمال أقل الفئات معرفة بالموقع الحالي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان (انظر الشكل 32).

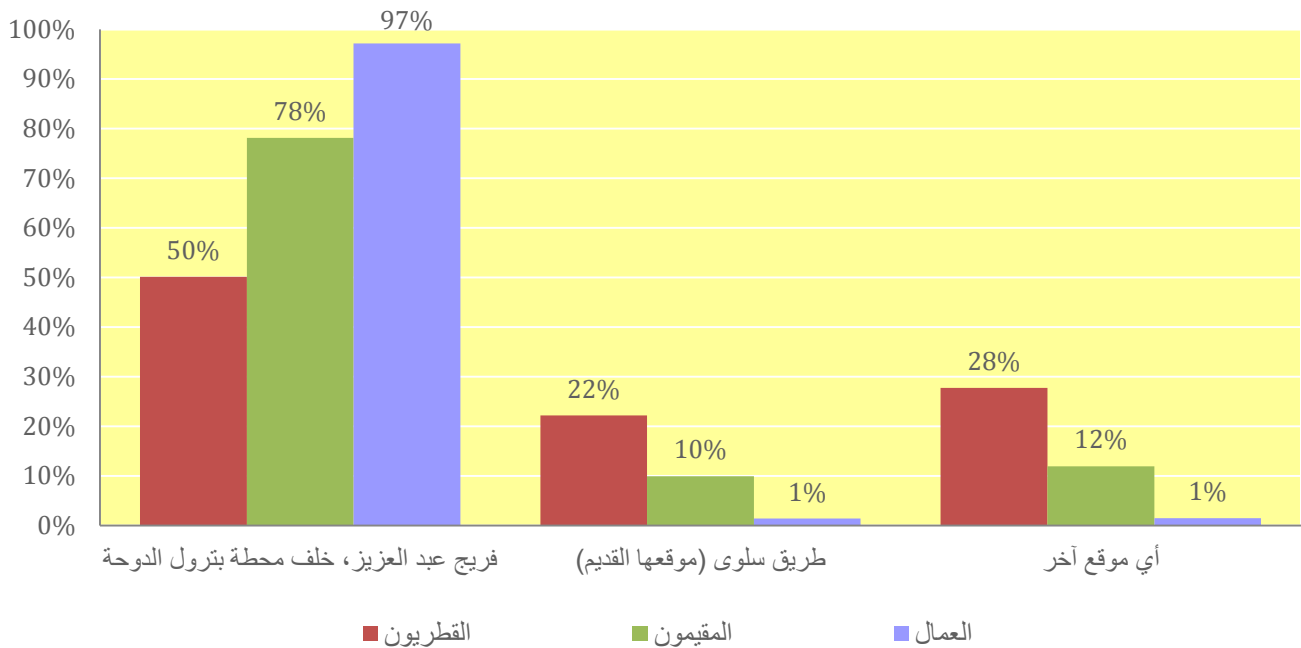
الشكل 32 : هل تعرف مكان المقر الحالي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان؟



العمال أكثر معرفة بالمقر الحالي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان

تم الطلب من افراد العينة في المسح الذين قالوا بأنهم يعرفون المقر الحالي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن يذكروا هذا الموقع. فأظهرت نتائج المسح بأن عدداً كبيراً من افراد العينة يعرفون المقر الحالي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان الذي هو في منطقة فريج عبد العزيز، خلف محطة بترول الدوحة. ومن المثير للدهشة أن العمال الوافدين كانوا أكثر معرفة بالموقع الحالي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان مقارنة بالقطريين والمقيمين. إذ أجابت الغالبية الساحقة من العمال (97%) الذين قالوا بأنهم يعرفون الموقع الحالي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بأن مكاتبهم تقع في منطقة فريج عبد العزيز خلف محطة بترول الدوحة، بالمقارنة مع (78%) من المقيمين و (50%) من القطريين (انظر الشكل 33).

الشكل 33 : معرفة المقر الحالي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان



التوصيات

لقد أظهر تحليل البيانات قصوراً في المعرفة بشأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ودورها، وعن الخطوات الضرورية لتقديم شكوى بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، ومن أجل الحماية الفعالة لحقوق الإنسان في قطر، يجب أن يكون هناك فهم لتلك الحقوق حتى تصبح قيمة من قيم المجتمع، ويمكن أن يتم إنجاز هذا الأمر عن طريق نشر ثقافة حقوق الإنسان في قطر، وفيما يلي ملخص موجز لاقتراحات "معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية" للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، لتقديم خدمة أفضل لكافة الفئات في مجال حقوق الإنسان في دولة قطر.

تطوير تعليم أكثر فعالية لحقوق الإنسان:

يمكن أن يتخذ تعليم حقوق الإنسان عدة أشكال، بعضها يشمل ورش العمل والتدريب وبرامج زيادة التوعية، والمؤتمرات والمنتديات المفتوحة والتعليم الرسمي، والهدف من ذلك هو بناء ثقافة حقوق الإنسان من خلال تبادل المعرفة بقصد تعزيز قدرة كل الفئات في المجتمع على حماية حقوقها. ويجب أن يشمل تعليم حقوق الإنسان الحصول على المعرفة حول حقوق الإنسان وتقوية القيم التي تحميها، واتخاذ إجراءات لدعمها، وهذا التعليم ينبغي أن يتكيف على مستوى الحاجات الخاصة فيما يتعلق بالجماعات السكانية والجماعات الفرعية. ولكي يشمل التعليم جميع شرائح أو أطياف المجتمع، يمكن تقديم حقوق الإنسان كمادة إلزامية في المدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية داخل قطر، و القيام بالتعاون مع الجامعات لإقامة محاضرات وحلقات نقاش عن حقوق الإنسان للطلاب الجامعيين، و سيتم جني فوائد جمة بتنفيذ هذه المقترحات لأنها ستؤدي إلى تطوير ركيزة أساسية لحقوق الإنسان في قطر، حيث سيتعلم الشباب عن مبادئ حقوق الإنسان وسيدعمون حقوقهم.

إضافة إلى ذلك فإن توفير تعليم عام وبرامج تدريب لموظفي الحكومة والمحامين والمدرسين وعناصر الشرطة، بشأن حقوق الإنسان سوف يجعلهم واعين لمسؤولياتهم لتتوافق مع القوانين، وبذلك سيتم تخفيض حوادث الإساءات والانتهاكات لحقوق الإنسان في قطر.

التطرق للقضايا المتعلقة بالسكان في قطر، من خلال إعداد المواد التي توضع ضمن سياق محلي:

إن المشكلات المتعلقة بوسائل التدريب تأتي عادة من عدم الارتباط بين النظرية والتطبيق، ومن أجل تجنب ذلك، يمكن أن تقدم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الأهداف ودور اللجنة داخل وخارج قطر، وعلى سبيل المثال ذكر المهمات الناجحة التي نفذتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتوزيع المطبوعات التي تحتوي على هذه المعلومات، ومن المهم كذلك

أن يتم وضع معلومات الاتصال باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، مثل رقم الهاتف وعنوان البريد الإلكتروني (الإيميل) وصندوق البريد في هذه المطبوعات، ومن الضروري أن تدلي اللجنة و بوضوح أن مكاتبها ستكون مفتوحة دوماً للعامّة بدون موعد. كما أظهرت نتائج هذا التقرير أن الأسباب الرئيسية وراء عدم التبليغ عن الانتهاكات هي عدم معرفة ما ينبغي عمله والاعتقاد بأنه لا شيء سيحدث عند التبليغ عن الإساءة، و لذا فإن قيام اللجنة بذكر بعض من قضاياها الناجحة من شأنها أن تساعد في تغيير تلك النظرة. إن البيانات التي جمعها معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية أظهرت بأن المقيمين والعمال الوافدين يعتقدون أن حقوق الإنسان لا تحترم بشكل كامل في قطر، وقليل منهم كذلك أجاب بالنفي عندما سئل إذا كانوا هم أو أي شخص من أقاربهم أو أصدقائهم كانوا في وضع شعروا بأن حقوقهم الإنسانية لم تحترم في قطر.

هذا التناقض يمكن أن يكون مؤشراً لعنصر الخوف عندما يأتي للإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان لدى المقيمين والعمال الوافدين، ومن هنا نوصي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بتخصيص وقت مناسب لتوضيح آليات رفع الشكاوي للمشاركين وكيفية ضمان حمايتهم، و لإعلامهم بأن الإجراءات ستكون بسيطة إذا اتبعت الخطوات بشكل صحيح، فعلى سبيل المثال يمكن أن تضع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خط ساخن للإبلاغ عن إساءات وانتهاكات حقوق الإنسان.

وأظهرت النتائج أيضاً أن غالبية القطريين قالوا إن "حقوق الإنسان تعطى من قبل حكومات للشعب"، و أن "حقوق الانسان تحترم بشكل كامل في قطر"، وأن "انتهاكات حقوق الإنسان مشكلة في بعض البلدان ولكن ليس في قطر"، هذا قد يكون مؤشراً لرغبة اجتماعية لدى القطريين وربما يحتاج ذلك إلى بحوث إضافية باستخدام مجموعات بؤرية بين فئة القطريين من أجل دراسة هذه المسألة بشكل أكثر تعمقاً.

إن رفع الوعي بدور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بين الجمهور يجب ألا يتم فقط من خلال التعليم، بل كذلك من خلال حملة توعية خارجية للفئات المختلفة، وأشارت نتائج التقرير إلى أن الإعلانات عبر الصحف وأماكن العمل والتلفاز، والأصدقاء والأسرة كانت من بين المصادر الرئيسة للمعلومات عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

ولذلك تنصح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بتنفيذ إعلانات مكثفة في الصحف وأماكن العمل والتلفاز، وكذلك الإعلانات الخارجية والأماكن العامة عبر تصميم البوسترات وتوزيع المطبوعات التي تعلن عن الفعاليات المستقبلية أو عنوان الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهذه البوسترات والكتيبات والبروشورات ينبغي ألا تكون مقتصرة على اللغتين العربية والإنجليزية بل ينبغي أن تترجم إلى لغات أخرى لتشمل بشكل خاص تلك اللغات التي يتكلم بها العمال الوافدون مثل الهندية والنيبالية وغيرها.

إضافةً إلى ذلك فإن نتائج التقرير كشفت أن نحو نصف أفراد العينة عبروا عن رغبتهم في المشاركة في نشاطات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وفعاليتها، وإلى جانب الإعلانات يمكن للجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن تُعلن العامة بالفعاليات، بإرسال دعوات إلى مراكز العمل والمدارس والجامعات، و يمكن كذلك أن تنظم اللجنة أسبوع حقوق الإنسان بدلاً من يوم حقوق الإنسان، و الذي يمكن من خلاله تنظيم أنشطة في أماكن متعددة خلال الأسبوع، على سبيل المثال:

اليوم الأول: يكون الاحتفال في مكان عام مفتوح من أجل استهداف الأطفال والشباب والعائلات.

اليوم الثاني: في مكان العمل للعمال.

اليوم الثالث: في مقر عمل الموظفين القطريين والمقيمين.

اليوم الرابع: في المجالس من أجل استهداف القطريين.

اليوم الخامس: في المدارس والجامعات.

وإضافة إلى ذلك فإن عدداً كبيراً من أفراد العينة القطريين والمقيمين يدخلون الإنترنت، ومن هؤلاء الذين زاروا الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان قالوا إن "نقص المعلومات و صعوبة الحصول عليها" و "صعوبة الدخول إلى الموقع" كانت الأسباب الرئيسة لعدم رضاهم عن الموقع، و لتطوير الموقع الإلكتروني للجنة يمكن أن يتم تسهيل طريقة الدخول إليه، و تحديث و زيادة المعلومات عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ونشاطاتها في الموقع، كما ويمكن للجنة أن تضيف فيديوهات صغيرة على موقعها، توضح بعض من حالات انتهاكات حقوق الإنسان والخطوات الضرورية لتقديم الشكوى.

وأخيراً يمكن للجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن تدعم النشاطات البحثية في مجالين:

المجال الأول: نشر كتاب سنوي وكتب ومواد إعلامية أخرى عن حقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق

الإنسان، وهذه ويجب أن تترجم هذه المطبوعات إلى لغات مختلفة إضافة إلى اللغتين العربية والإنجليزية.

المجال الثاني: متابعة وتقييم عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بإجراء مسح مشابه كل سنتين.

والأكثر ضرورة أنه يمكن أن تركز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على المجالات التالية من أجل خدمة أفضل للقطريين والمقيمين والعمال الوافدين في قطر.

القطريون:

أولاً: الإعلان عن خدماتها ومقرها ونشاطاتها، ويمكن أن يتم ذلك من خلال الصحف إضافة إلى توزيع البوسترات والقيام بالحملة الإعلامية في جميع أنحاء قطر، أيضاً ظهور ممثلين للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في البرامج الحوارية والقنوات الإخبارية والمجالس، ليتحدثوا عن خدماتهم ويؤكدوا للمواطنين حرصهم على تقديم أي مساعدة لهم.

ثانياً: التأكيد على أن الشكاوي التي ترد اليهم ستعالج بشكل فوري وسري، أظهرت نتائج المسح أن (41%) من القطريين يعتقدون أن لا شيء سيحدث عند التبليغ عن الانتهاكات، ومن أجل محو هذه الصورة فإنه يمكن للجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن تعقد برامج إعلامية توضح فيها الاجراءات التي تجري خلال و بعد القيام بتبليغ، على سبيل المثال توضيح كيفية استخدام و ملأ استمارة الشكاوى، تحديد وقت للاجتماع مع ممثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، تحديد ايضا فترة زمنية والتي من خلالها سيتم إعلام الشخص بنتيجة التبليغ.

المقيمون:

أولاً: القيام بإعلانات في الصحف والتلفزيون والإعلانات الخارجية للترويج عن نشاطات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للمقيمين، لأن غالبيتهم ليس لديهم علم بفعاليات اللجنة.

ثانياً: تطوير وتنفيذ برامج موجهة للمقيمين عند وصولهم وخلال عملهم في قطر، وهذه البرامج يمكن تطويرها بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية بدولة قطر، وينبغي أن تتوجه هذه البرامج إلى قوانين العمل بدولة قطر بما فيها شروط العمل وممارسات الموظفين القانونية.

ثالثاً: دعوة الموظفين أو مؤسسات جلب الأيدي العاملة ووكالات التدقيق في مخالفات العمل في قطر إلى هذه البرامج.

العمال:

أولاً: أظهرت البيانات أن العديد من العمال الوافدين غير مدركين لحقوقهم عندما يأتي الحديث عن حقوقهم في قطر، ولتناول هذه القضية فإن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان يمكن أن تجري ورشة عمل لتعليم العمال الوافدين عن حقوقهم، و لإعلامهم بأن اللجنة وجدت لتخدمهم. بالإضافة إلى ذلك كشفت نتائج هذا التقرير أن هناك فهما ضيقاً ووعياً محدوداً لحقوق الإنسان بشكل أكبر بين أولئك الأصغر سناً وغير المتزوجين وذوي الدخل المحدود والأقل تعليماً من العمال. لذلك فإن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان يجب أن تأخذ بعين الاعتبار السمات المختلفة للعمال الوافدين مثل مستوى التعليم و الحالة الاجتماعية والسن ومستويات الدخل عندما تجرى هذه الورش.

ثانياً: الوصول لفئة العمال من خلال الإعلانات في الصحف، وهذا يمكن أن يتخذ شكلاً آخر مثل توزيع مطوية مطبوعة باليد في أماكن عملهم.

ثالثاً: تطوير وتنفيذ برامج موجهة للعمال الوافدين عند وصولهم خلال فترة عملهم في قطر، ويمكن تطوير هذه البرامج بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية بدولة قطر، وينبغي أن توجه تلك البرامج لقوانين العمل بدولة قطر وشروط العمل وممارسات الموظفين القانونية.

رابعاً: أخيراً ولضمان أن الخطوات الثلاث الأولى قد تم تناولها، فينبغي على اللجنة أن تُلزم أصحاب العمل بإرسال العاملين لديهم إلى ورش العمل التي يمكن من خلالها أن يحصل العمال على معلومات بشأن حقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

إجراء برامج تدريبية وورش عمل تأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

- 1- اختيار مكان برنامج التدريب وحالة المرافق المستخدمة للبرنامج، لأنها يمكن أن تضيف لجودة البرنامج.
- 2- وضع جدول زمني مناسب للبرنامج ليسمح لمزيد من المشاركة، وهذا يطبق على الأغلب على العمال الوافدين، حيث أن برامج التدريب وورش العمل يجب أن تجرى في أوقات غير العمل مثل يوم الجمعة، وعلى القطريين الغير موظفين (ربات البيوت) حيث أوقات الصباح أكثر ملائمة لهم من أوقات المساء.
- 3- استخدام لغات أخرى في تقديم المعلومات للمشاركين، لأن غالبية العمال الوافدين في قطر يأتون من دول غير ناطقة بالعربية. و بالتالي يمكن أن تستخدم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لغات أخرى يتحدث بها العمال على نطاق واسع مثل الهندية والنيبالية إضافة إلى العربية والإنجليزية، ويجب ألا يكون استخدام اللغات الأخرى مقتصرة فقط على الدورات التدريبية بل أن تكون كذلك لغات المواد المنشورة و المطبوعة من قبل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل ضمان فهم لحقوق الإنسان بشكل شفهي وكتابي.

تصميم العينات

لتسهيل عملية تصميم العينة، تم تقسيم سكان قطر إلى ثلاث مجموعات مختلفة: المواطنين القطريين، المقيمين و العمال الوافدين. قام معهد البحوث بتطوير إطار شامل لاختيار العينات من خلال استخدام قائمة حصرية بالمعهد، وهذه القائمة تغطي جميع الوحدات السكنية في قطر. تم استخراج ثلاث عينات مستقلة للمجموعات الثلاثة بناء على هذا الإطار.

تنقسم دولة قطر إلى سبع بلديات إدارية، كل منها منقسم إلى مناطق وتنقسم كل منطقة إلى عدة أحياء، في مسح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تم ترتيب الأسر في كل بلدية حسب الموقع الجغرافي، كي يتم اختيار عينات موزعة بشكل جيد بالنسبة إلى وحدات السكن في المناطق المختلفة. وقد تم وضع عينة منظمة ومقسمة إلى طبقات لكل من الأسر القطرية وأسر المقيمين، وبعد ترتيب المساكن في كل موقع تم سحب عينة قائمة على الاحتمالية من كل طبقة داخل كل منطقة (طبقة)، يتم اختيار مشاركون عشوائياً عن طريق عمل عينة على مرحلتين: في المرحلة الأولى، يتم اختيار المنازل عشوائياً مع مراعاة التقسيم المتناسب ويقصد بذلك أن الطبقة التي تحتوي على نسبة محددة من المنازل يتم تمثيلها بنفس النسبة الخاصة بإجمالي عدد المنازل الموضوعة في العينة. و في المرحلة الثانية، يتم اختيار شخص بالغ (18 سنة أو أكبر) من كل منزل عشوائياً. في هذه المرحلة قد يقع الاختيار على أي شخص بالغ في المنزل. بالنسبة للعمال الوافدون، يعيش معظمهم في مساكن جماعية. تم اعتبار كل مسكن جماعي بمثابة وحدة اختيار عينات أولية واعتبار كل ساكن بهذا المسكن بمثابة وحدة اختيار عينات ثانوية.

الاستبيان

بالإضافة إلى قسم الإحصائيات السكانية، طرح الاستبيان عدة أسئلة متعلقة بالمعرفة والوعي والسلوكيات نحو حقوق الإنسان في قطر، وايضا تم طرح أسئلة أخرى متعلقة بمعرفة افراد العينة باللجنة الوطنية لحقوق الانسان، وبرامجها و نشاطاتها في قطر. يمكن الحصول على نسخة كاملة من الاستبيان من خلال الاتصال بمعهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية على البريد الإلكتروني sesri@qu.edu.qa.

تجميع البيانات

تم إجراء المقابلات في ديسمبر لعام 2011 باستخدام تكنولوجيا إجراء المقابلات الشخصية بمساعدة الكمبيوتر (CAPI). تم انتقاء الأشخاص الذين سوف يجرون المقابلات والمشرفين عليها، من ذوي الخبرات السابقة في هذا المجال، كما تم تدريبهم بعناية من أجل هذا المسح.

تم إجراء (2,186) مقابلة شملت: 770 مواطناً قارئاً، و843 مقيماً بقطر، و573 عاملاً وافداً بقطر. كان معدل الاستجابة (73%) بالنسبة إلى العينة القطرية و(81%) بالنسبة إلى عينة المقيمين و(97%) بالنسبة إلى عينة العمال الوافدين.

مسح الاحتمالات هذا سار ضمن هامش خطأ إحصائي، يسمى أيضاً مجال ثقة بنسبة 95%. هذا يعني أنه إذا تم إجراء هذا المسح 100 مرة بالاستعانة بنفس الإجراءات السابقة، فإن هامش الخطأ سيضمحل "القيمة الحقيقية" في 95 مسحا من بين الـ 100 مسح. هامش الخطأ متضمنا تأثير التصميم هو 2.1 نقطة مئوية بالنسبة إلى عينة المواطنين القطريين و 1.9 نقطة مئوية بالنسبة إلى المقيمين، و 6.1 نقطة مئوية بالنسبة إلى عينة العمال الوافدين. وقد تم تقييم ووزن الإجابات التي تم جمعها في المسح قبل إجراء التحليل لضبطها من أجل احتمالية الاختيار وعدم الإجابة.

الخاتمة

برز إلى السطح من خلال تحليل البيانات موضوعان. الموضوع الأول: قلة الوعي بدور و أهداف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ونقص الوعي بحقوق الإنسان، وتحليل البيانات الكثيرة عبر فئات السكان الثلاث ظهر نقص الوعي بما تفعله اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وكيفية الاستفادة من مصادر اللجنة، ونتيجة لهذا فإن من الأمور الأساسية التي يجب القيام بها هو زيادة وعي المجتمع بكافة أطيافه، عن دور وأهداف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

والموضوع الثاني: أن البيانات أظهرت نقصاً عاماً في المعرفة بشأن حقوق الإنسان، وللمساعدة في بناء ثقافة حقوق الإنسان لدى جميع شرائح المجتمع القطري، يجب التأكيد على حقوق الإنسان كقيمة إنسانية لهم وللآخرين، وهناك طريقة واحدة لتنفيذ ذلك من خلال المواقع التعليمية المختلفة، أما الأمور التي تبعث على التفاؤل أن أفراد العينة أظهروا رغبة كبيرة للانخراط في نشاطات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان و معرفة الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان.